



جَمْعِيَّة مَصَارِف لِبْنَان

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON



النشرة الشهرية

٢٠٢٢/١٢-١١-١٠

MONTHLY BULLETIN

10-11-12/2022

إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثل آراء موقعيها ولا تعكس بالضرورة
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

٤

افتتاحية العدد

٧

أبحاث ودراسات

١٤

أخبار إقتصادية محلية

٢١

أخبار مصرفية محلية

٢٥

صحافة متخصصة أجنبية

٢٨

نشاطات الجمعية



المصارف بين الحقيقة والفرضيات

(الجزء الأول)

«يسيل حبر كثير ويتبرع البعض لتحليل ما تريده المصارف وما لا تريده وفي النهاية هنالك حقيقة واحدة لا مجال فيها للفرضيات.

الفرضية الأولى :

يتبرع البعض بالقول بأن المصارف تعارض الكابيتال كونترول كونها تريد متابعة التحاويل إلى الخارج.

الحقيقة:

إن أية تحاويل مستقبلية للخارج لا يمكن أن تكون لصالح المصارف التي يتم تقييم استثماريتها حالياً من قبل الهيئات الرقابية والجهات الدولية بما تمتلكه من سيولة بالعملات الأجنبية النقدية. بالتالي، إن أية تحاويل للخارج ستضعف دون أدنى شك سيولتها بالعملات الأجنبية وتهدد استثماريتها، مما يجعل هذا التحليل ساقطاً حكماً.

الفرضية الثانية:

المصارف تعارض الكابيتال كونترول لأنها لا تملك ما يكفي لدفع الألف دولار شهرياً المذكورة في المادة السادسة من مشروع القانون.

الحقيقة:

قد لا تتوفر السيولة الكافية حالياً لدى معظم المصارف لدفع ١٠٠٠ دولار شهرياً كحد أقصى بحسب ما يتطلبه مشروع القانون، خاصة أن لكل مصرف إمكانياته المحدودة من السيولة ووضعه الخاص. أما ما قد يشكل نقطة تلاقي للمصارف فهو متابعة تطبيق التعميم ١٥٨ بحسب المعادلة التالية: ٨٠٠ دولار نصفها باليرة والنصف الآخر بالدولار النقدي على أساس ٢٠٠ دولار يؤمنها المصرف المركزي و٢٠٠ دولار تؤمنها المصارف من سيولتها. هذه المعادلة يمكن لعدد من المصارف الاستمرار بمراجعتها وإن كان الواقع لا يؤكد أن مجمل المصارف ستتمكن من ذلك. بالتالي تبقى متابعة تطبيق التعميم رقم ١٥٨ هي الأقرب إلى الممكن وكل ما عدا ذلك هو بعيد كل البعد عن الواقع ولن تستطيع المصارف التكيف معه.

الفرضية الثالثة:

يعلل البعض الآخر تأييد المصارف لقانون الكابيتال كونترول بحماية نفسها من الدعاوى عبر المادة ١٢ من مشروع القانون.

الحقيقة:

في ما يختص بالمادة ١٢ من مشروع القانون والتي تُعنى بالإجراءات القضائية فالجواب يأتي من واقع الدعاوى الحالية، حيث أن قلة من كبار المودعين المقيمين في الخارج هم من يربحون الدعاوى ضد المصارف فيجفون سيولتها المفروض توزيعها بالتساوي على كافة المودعين عبر التعميم ١٥٨. إن ترك قلة من المودعين غير المقيمين يستأثر بحقوق صغار المودعين الذين لا قدرة لهم على تحمل تكاليف الدعاوى في الخارج، هو الاستنسابية بعينها، حتى أضحى من الأصح تسميتها **بدعاوى كبار المودعين ضد صغار المودعين**. إن مواجهة الاستنسابية تكون بالحفاظ على ما تبقى من سيولة على قلتها لدى المصارف لاستعمالها بتسديد الودائع من خلال التعميم ١٥٨.



الفرضية الرابعة:

ينبغي بعض المحللين بالافتراض بأن لا مصلحة للمصارف بالمضي بمشروع قانون إعادة التوازن للقطاع المالي أو بقانون إعادة هيكلة القطاع المصرفي كونها تفضل الإبقاء على الوضع الحالي بهدف إستنزاف الودائع على مر السنين.

الحقيقة:

إن هذا الكلام يفتقد للدقة كون الأرقام تؤكد العكس. إن الانخفاض الذي شهدته الودائع بالعملات الأجنبية بحوالي ٢٧ مليار دولار منذ بداية الأزمة يعود لمعظمه الى تسديد جزء كبير من التسليفات بشيكات وتحاويل مصرفية. أما وقد تقلصت التسليفات الى حوالي ١٢ مليار دولار، فإن انخفاض الودائع سينحصر مستقبلاً بالسحوبات والتي قد لا تمثل أكثر من ٢ إلى ٣ مليار دولار سنوياً. بالتالي إن أي تدويل مفترض للودائع سيستغرق ما لا يقل عن ٣٠ عاماً. هل يملك القطاع المصرفي ترف الوقت لينتظر عقوداً من الزمن مع ما يراكمه من خسائر سنوية وما يعانیه من تقليص لأعماله؟ هل من مصلحة المصارف وهي المتضررة من النزف الحالي أن تتوخى استمراره لعقود؟ بالتالي إن هذه الفرضية تعتبر ساقطة أقله من الناحية العملية للأمور.

الفرضية الخامسة:

يعتقد البعض عن خطأ بأن شطب الودائع يريح المصارف من التزاماتها.

الحقيقة:

إن شطب الودائع في حال حصوله سيكون هدفه الأول والأخير تملص الدولة من التزاماتها تجاه المصارف بطريقة غير مباشرة، مع ما يعنيه ذلك من وضع المصارف في مواجهة مع مودعيها. ستقف يومها الدولة ومؤسساتها، كما هي الحال اليوم، موقف المتفرج على صراع تسببت هي به ضمن القطاع الخاص. إن أفضل تشبيه يصح تصويره في هذا السياق، هو ذلك السائق المتهور الذي تسبب بحادث اصطدام بين باقي السيارات فيما لاذ هو بالفرار وراح يتفرج من بعيد على الضحايا، موجهاً سيارات الإسعاف ومنظراً في توزيع المسؤوليات.

الفرضية السادسة:

صندوق استعادة الودائع هو الحل الأنسب للمصارف.

الحقيقة:

إن المصارف ترى في صندوق استعادة الودائع حلاً من الحلول الممكنة، على أن لا تعود وتلقى على عاتقها النسبة الأكبر من تمويل هذا الصندوق، فيما تتحمل الدولة نسباً ضئيلة من التمويل وتكون افتراضية أكثر منها واقعية. إن الدولة إستهلكت ٦٢ ملياراً و ٦٧٠ مليون دولار من أصل فجوة قدرها ٧٣ ملياراً، أي ٨٦٪ من الفجوة وبالتالي عليها أن تساهم بنفس النسبة في تغذية صندوق استعادة الودائع بطرق عدة ومنها على سبيل التعداد لا الحصر الشراكة مع القطاع الخاص، كما وتخصيص قسم من الموارد النفطية المتوقعة. ما هو عدا ذلك لا يعدو كونه عملية تملص للدولة من مسؤولياتها في هدر أموال المودعين ومخالفة واضحة للمادة ١١٣ من قانون النقد والتسليف التي تلزم الدولة بتغطية خسائر مصرف لبنان كاملة.

الفرضية السابعة:

الحل يبدأ من إصلاح القطاع المصرفي والباقي يتبع.

الحقيقة:

يكفي أن نعود الى السؤال الأساسي «كيف استنزفت أموال المودعين؟» لنذكر بأن إصلاح القطاع المصرفي ما هو الا جزء من الحل ولا يمكن أن يؤدي الغاية المنشودة منه إذا لم يترافق مع إصلاح جذري للقطاع العام. لقد هُدرت أموال المودعين لان القطاع العام إستهلك أموال القطاع الخاص ليُمَوِّل فسادَه. بمعنى آخر، لو تم إصلاح القطاع المصرفي وتم ضخ الأموال فيه، إن توقّرت على قَلَّتْها، سيعود القطاع العام من جديد ليستهلك كل ما يُضخ، أكان بالطرق المباشرة أو غير المباشرة. إن هذا الواقع ما زال مستمراً أقله منذ العام ١٩٨٢ حتى اليوم وما يُطلب اليوم من مصرف لبنان من تأمين لتمويل لكهرباء لبنان مقابل التسديد من الجباية يدخل ضمن هذا السياق وكلنا يعرف ما الجباية في لبنان. إن ضخ الأموال في السلة المثقوبة تحت وعود إقفال الثقوب لاحقاً لم يعد يتقبلها لا المصرفيون ولا المودعون.

الفرضية الثامنة:

إن المصارف هي من تعرقل الحلول والخطط المطروحة.

الحقيقة:

إن الحل والربط هو في يد المجلس النيابي، فلا الحكومة ولا مصرف لبنان ولا المصارف لهم الكلمة الفصل في هذا المجال. لقد أبدت جمعية المصارف كل تعاون وأعطت رأيها بوضوح في تعميمها الصادر في الرابع من شهر تشرين الأول ٢٠٢٢، أما القرار النهائي فيبقى للسلطات التشريعية وحدها.

الفرضية التاسعة :

يرى البعض بأن الأموال التي سيوفرها صندوق النقد غير كافية.

الحقيقة:

إن أهمية الاتفاق لا تكمن في ٧٥٠ مليون دولار سيوفرها سنوياً الصندوق على مدى أربع سنوات ولا حتى بما سيوفره شركاء الصندوق وهم ينقسمون إلى قسمين؛

- الدول الخليجية وهي لديها شروطها السياسية المعروفة.
- الدول الغربية والمؤسسات الدولية والتي تنحصر مساعداتها بمشاريع معظمها يتعلق بالبنى التحتية ودونها شروط لن تجعلها متاحة في المدى القصير.

أهمية الاتفاق هي في الإصلاحات البنوية المطلوبة من قبل صندوق النقد والتي لن تكون فاعلة إذا لم تعالج على وجه الخصوص مكامن الهدر والفساد وتُرَهّل القطاع العام، بالإضافة إلى ضبط المرافق العامة والحدود».

الأمين العام**الدكتور فادي خلف**

ملاحظة: إن هذا المقال هو جزء من سلسلة مقالات تحت عنوان «المصارف بين الحقيقة والفرضيات» يكتبها الأمين العام ضمن مقالاته الإفتتاحية لعدد من النشرات الدورية لجمعية مصارف لبنان وهي تمثل رأيه وتحليله الشخصي للمستجدات، دون أن تلزم الجمعية بمضمونها الذي يبقى على مسؤولية الأمين العام وحده.

هل بدّلت الأزمة اللبنانية في اتجاهات ومحتوى وقيمة صادرات السلع اللبنانية؟ (الجزء الأول)

١- مقدّمة

عاملة وآلات وأجهزة ومعدّات والتكنولوجيا المستعملة في إنتاج السلع القابلة للتصدير. وبالتالي، فإن الحديث عن التنافسية وتحسّنها ليس بالقضية السهلة، بل إن الأمر معقّد للغاية كما لا يمكن شرح وتشرح مستوى وتطور التنافسية والميزة النسبية بشكل كامل ودقيق بالنظر إلى العدد الكبير من محدّداتها كما أن عدداً من هذه المحدّدات غير قابل للقياس الكمي ولا حتى النوعي. وبعيداً عن هذه التعقيدات التي لا يتّسع المكان لشرحها والغوص فيها، تحاول هذه الدراسة الإضاءة على نمو وتطور الصادرات اللبنانية في السنوات الخمس الأخيرة وتفصيلها قدر المستطاع لاستخراج بعض الملاحظات التي قد تسهم في رسم السياسات التجارية والاقتصادية المناسبة لأصحاب الشأن وصانعي السياسات والقرارات في المستقبل، ولتبيان أيضاً صافي التأثيرات خلال فترة قد تكون قصيرة نسبياً للبعض إذ قد يحتاج تبلور التأثيرات بشكل كامل لفترة زمنية أطول. **والملاحظة الأولى** المستفاد من التفاصيل الواردة أدناه، والتي قد تكون قيمة وغنيّة بالمعلومات وتوعوية للبعض أو مملّة للبعض الآخر، أن قيمة الصادرات اللبنانية من السلع المسجّلة والموثقة، ارتفعت في السنتين اللتين تلتا انطلاق الأزمة، أي في العامين ٢٠٢٠ و٢٠٢١، بنسبة حجولة تقارب ٢,٣٪ بالمقارنة مع السنتين السابقتين وخلال تكشّف الأزمة، أي في العامين ٢٠١٨ و٢٠١٩، وإن هذا النمو البسيط عائد جزئياً إلى مفاعيل الأزمة كما هو مرتبط أيضاً بعوامل أخرى من تغير الأسعار العالمية للمعادن وتوافر الحوافز الضريبية والجمركية وغيرها من الأمور المتعددة والمذكور البعض منها أدناه. وفي غياب المعطيات عن حجم الصادرات غير

جرت الحديث خلال السنة الأولى من عمر الأزمة الاقتصادية والمالية والنقدية والمصرفية في لبنان، التي بدأت تتوضّح معالمها في الفصل الأخير من العام ٢٠١٩، عن إيجابيات ستنج من جرّاء الأزمة، ومنها تحسّن الصادرات اللبنانية بسبب تراجع الطلب المحلي الإجمالي، ولا سيّما على الاستيراد مع الانكماش الاقتصادي الحاصل، وتراجع سعر صرف العملة الوطنية، ما يجعل السلع اللبنانية رخيصة نسبياً وتنافسية بالنسبة إلى الداخل والخارج. وهو استنتاج قد ينطبق على دول أخرى قد تعاني من أزمة مماثلة أكثر منه على لبنان. وقيل في تلك الفترة وفي مرحلة لاحقة أيضاً أن الأزمة المالية بحدّ ذاتها وتراجع دور المصارف سيحدّان من قدرة الحصول على التمويل والضمانات اللازمة للإنتاج والتصدير للشركات المصدّرة بالشروط والأحكام المقبولة، ومن قدرة دخول الأسواق الأجنبية، وستضعف الأزمة من عدد المنتجات المصدّرة إلى الخارج وتقلّص عدد البلدان حيث تذهب عادة الصادرات إليها. وبالتالي فإنّ التأثير الصافي قد يكون غير واضح، بمعنى أن العوامل المساعدة قد تتغلّب على تلك المعرّقة لنمو الصادرات أو بالعكس. وفي الواقع، يشكّل الرأيان المضادان تبسيطاً للأمور إذ من المتعارف عليه وواقعياً أن أداء الصادرات لدولة ما يعتمد بشكل أساسي على عاملين: نمو الطلب على منتجاتها في الأسواق المختلفة والقدرة على توفيرها بأسعار تنافسية وبجودة عالية نسبياً. وإنما هناك عدد كبير لا يُستهان به من محدّدات كلّ من الطلب على المنتج وتوريده١. كما تعتمد القدرة التنافسية للبلد المصدّر أيضاً على إنتاجية أو فعالية عوامل الإنتاج من يد

إعداد: مديرية الدراسات والإحصاءات في جمعية مصارف لبنان

١- من أبرز العوامل المؤثرة على الطلب: مستوى دخل البلد المستورد ودخل الفرد الحقيقي فيه، ونهط الاستهلاك وأذواق المستهلكين وتفضيلاتهم، ومعايير ومتطلبات الجودة، والتوافر المحلي للمنتج المستورد، ومصادر الاستيراد البديلة وقدرتها التنافسية النسبية، والسياسة التجارية للبلد المستورد، وتوافر وتكلفة النقل، وإدراك البلد المستورد للإمكانيات التصدير للبلد المصدّر، وطبيعة العلاقات السياسية بين البلد المستورد والمصدّر، وفي المقابل ومن ناحية العرض، فإن أبرز العوامل المتحكّمة بالقدرة على التوريد أو بالقدرة التنافسية تشمل قدرة البلد على توليد فائض قابل للتصدير والذي يعتمد بحدّ ذاته على مستوى الطلب المحلي والإنتاج، وتكلفة الإنتاج، والأسعار السائدة في الأسواق المحلية وأسواق التصدير، والأسعار النسبية للمنافسين، وجودة وتصميم المنتج، وتكلفة الشحن وجداول التسليم، ومعايير التغليف والجاذبية الجمالية للمنتج، وسعر الصرف واختيار العملة التي تتم بها المعاملات التجارية، والسياسة التجارية للبلد المصدّر، وأهمية التصدير للاقتصاد.

المتحدة قائمة الدول المستوردة للسلع اللبنانية. وقد ارتفعت حصتها من إجمالي الصادرات اللبنانية لمختلف دول العالم من حوالي ١٥٪ في العام ٢٠١٨، أي قبل الأزمة، إلى حوالي ٢٤٪ في العام ٢٠٢١، أي من ما يقارب ٥٢٥ مليون دولار إلى ١٠٤٠ مليون دولار للفترتين المشار إليهما على التوالي. ويُشار إلى أن الأرقام المعدّة والمنشورة من قبل صندوق النقد والتي تعتمد في إعداد الإحصاءات شروط التجارة الدولية المعروفة بـ FOB (Freight/Free On Board) وليس CIF (Cost Insurance and Freight) قد تختلف عن تلك العائدة للجمارك اللبنانية لعدة أسباب منها احتساب السلع المعاد تصديرها، والسلع المصدرة بشكل مؤقت لتحويلها (إعادة تدوير) أو المعاد تصديرها بعد تجهيزها محلياً، وإصلاح السلع. وقد يكون هناك أسباب أخرى للاختلاف نجهلها قد تتعلق بدقة التصريح عن وجهة الصادرات والتلاعب بالقيمة والكمية المصرح عنها والسهو والخطأ وغيرها من الأمور. وتعتمد هذه الدراسة على أرقام صندوق النقد لدراسة تطور الصادرات اللبنانية ككل إلى دول العالم، باعتباره معني بتقييم الوضع الاقتصادي والمالي في لبنان ومساعدة الحكومة اللبنانية في وضع خطة الإنقاذ والتعافي بالإستناد إلى أرقامه ومعطياته، وعلى إحصاءات المركز الآلي الجمركي للخوض في التفاصيل ولتبيان أنواع الصادرات وأهميتها وتأثيرها بالأزمة.

ويُستخلص من الإحصاءات المتوافرة أن ما يتم تصديره بشكل أساسي إلى **الإمارات العربية المتحدة** هو الماس غير الصناعي وغير المشغول بحيث شكّلت هذه الصادرات حوالي ٥٣٪ من إجمالي الصادرات للإمارات في المتوسط للفترة قيد الدرس، وقد تضاعفت تقريباً قيمتها في العام ٢٠٢١ ما يفسّر جزءاً من الإرتفاع الحاصل في إجمالي الصادرات إلى الإمارات في العام ٢٠٢١ مقارنة بالعام ٢٠٢٠ أو ٢٠١٨. ويُضاف إلى ذلك الصادرات من حلى ومجوهرات البالغة حصتها في المتوسط حوالي ٥٪ وقد تضاعفت قيمتها أيضاً في العام ٢٠٢١، وصادرات الذهب بأشكال خامية والبالغة حصتها في المتوسط حوالي ٤٪ وصادرات الأحجار الكريمة (١٪). أي أن ٦٣٪ تقريباً من الصادرات اللبنانية إلى الإمارات هي مجوهرات وذهب وأحجار كريمة والماس ٢. فهل إن تدهور

المسجّلة والموثقة لا يمكن رسم صورة كاملة عن تطور الصادرات خلال الفترة قيد الدرس وإنما يمكن البناء على ما هو متوافر للإضاءة على أبرز الأمور بشكل جيد. **والملاحظة الثانية** أن صادرات الذهب والماس وخرده الحديد وخرده وفضلات معادن أخرى تشكّل ما بين ثلث ونصف إجمالي الصادرات وهي مكوّن أساسي وصادرات لا يمكن التحكّم بها والبناء عليها في عملية تفعيل الصادرات لارتباطها الشديد بعوامل خارجية وعوامل ظرفية وبالتالي يجب التركيز على النصف الثاني أو أكثر المتبقي من الصادرات. **والملاحظة الثالثة** أن هناك أنشطة وقطاعات كالقطاع الزراعي والصناعات المرتبطة به استفادت أكثر من غيرها لتعزيز صادراتها وإنما يبدو أنه لا يمكن التعويل على استمرارية هذا الأمر بالنسبة لبعض منها بالزخم والنمط الذي حصل بعكس البعض الآخر الذي يستمر في تعزيز موقعه كما يُستدلّ من الأرقام المتوافرة حتى إعداد هذه الدراسة للعام ٢٠٢٢. **والملاحظة الرابعة** أن عدداً من الصادرات انكفأ، كما حصل فعلاً خروج جزئي ويكاد يكون كلياً في بعض الحالات من بعض الأسواق والبلدان لصالح أسواق وبلدان أخرى ولأسباب متعددة لا تنحصر فقط بالمتغيرات في الوضع الداخلي اللبناني. **والملاحظة الخامسة** ارتباط انتعاش بعض الصادرات خلال الأزمة بمحاولة حماية الأصول والرساميل والمدّخرات وتوريدها إلى الخارج عبر طريق صادرات السلع والسعي لجني بعض الأرباح نتيجة سياسات الدعم التي كانت قائمة والمبنيّة على استعمال احتياطي العملات لدى المصرف المركزي. ويبدو من هذا كله أنه ما لم يتم استنباط أنواع صادرات جديدة كمثال استخراج وتصدير النفط والغاز ودعم بعض الصادرات الواعدة بطريقة أو بأخرى، فإن أفق نموّ الصادرات اللبنانية محدود بل محدود جداً بعكس ما يتخيّله البعض بالنظر إلى أمور كثيرة منها طبيعة أو بنية الصادرات تاريخياً وحالياً واعتمادها الشديد في الموادّ الأولية وعملية الإنتاج على السلع المستوردة ودولة وحجم الاقتصاد.

٢- وجهة ومكوّنات الصادرات اللبنانية

بحسب أرقام صندوق النقد الدولي، تحتلّ الإمارات العربية

٢- وهناك أيضاً الصادرات من عطور ومياه تعطير ومستحضرات تجميلية ومزيبلات الروائح الجسدية والبالغة حصتها في المتوسط ما يزيد عن ٤٪ وصادرات الأدوية الطبية مع حصة تلامس ٣٪ في المتوسط. كما هناك أيضاً حصة لصادرات البطاطا بقيمة تراوح بين ٤ و ٥ ملايين دولار سنوياً.

هذه الأمر ارتباطاً وثيقاً بالأزمة اللبنانية وتوافر الفرصة لجني العملات الصعبة. ومن غير الواضح حتى الآن استمرارية المنحى التصاعدي في صادرات الفاكهة في العام ٢٠٢٢ بانتظار توافر المزيد من الإحصاءات. وفي الاتجاهات الجديدة أيضاً صادرات السيارات السياحية المستعملة بقيمة ١١ مليون دولار تقريباً وصادرات المشروبات غير الكحولية بقيمة تقارب ٥ ملايين دولار، إضافةً إلى صادرات الآلات والأجهزة لشغل الورق والكرتون بقيمة تزيد عن ٤ ملايين دولار وغيرها من الصادرات ذات الحصة المتدنية نسبياً.

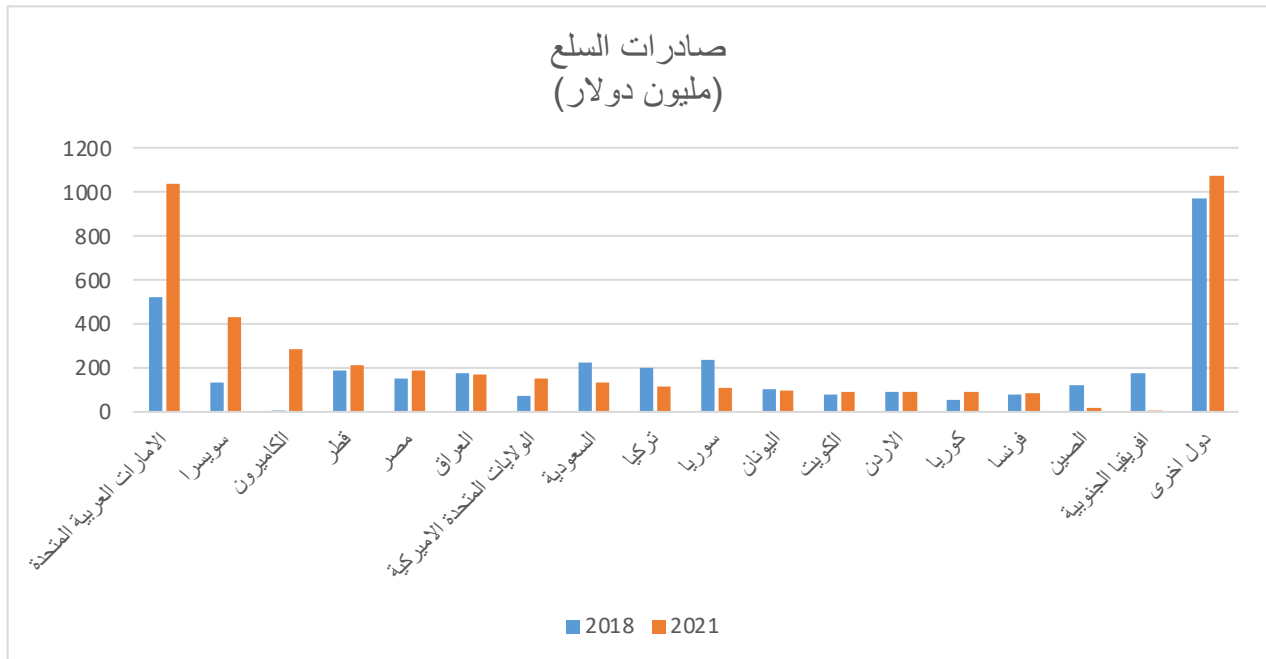
سعر الصرف والانكماش الاقتصادي في لبنان أسهما في حصول هذا التطور أم الأسعار العالمية للمعادن الثمينة أم محاولات إخراج الأموال وحماية الرساميل عبر هذه الطرق. والجديد بالنسبة للعام ٢٠٢١ هو صادرات الفاكهة من عنب وبرتقال وإجاص وخوخ وخرما وقشطة وتفاح وغيرها التي قاربت ٢٠٧ ملايين دولار بحسب إحصاءات الجمارك (٢٤٪ من الإجمالي للعام المذكور)، ما يفسر أيضاً جزئياً الارتفاع الحاصل في إجمالي الصادرات إلى الإمارات في العام ٢٠٢١ مقارنةً بالعام ٢٠٢٠ أو ٢٠١٨. وبلغت صادرات العنب وحدها ١٥٩ مليون دولار. ويرتبط

(صادرات السلع اللبنانية - مليون دولار أميركي (بحسب صندوق النقد الدول

٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	
١٠٤٠	٥٨٤	٧٠١	٥٢٥	الإمارات العربية المتحدة
٤٢٩	١٠٥٩	١٠٧٣	١٣٥	سويسرا
٢٨٣	١٩	١٠	٩	الكاميرون
٢١١	١٥٨	١٥٣	١٨٧	قطر
١٨٦	١٢٩	١٦٤	١٥١	مصر
١٧١	١٨٢	٢٠٦	١٧٧	العراق
١٥٤	١٦٢	٨٥	٧٣	الولايات المتحدة الأمريكية
١٣٥	٢٣٠	٢٦٣	٢٢٧	السعودية
١١٤	١٢٦	١٦٧	١٩٨	تركيا
١١٠	١٢٥	٢٢٩	٢٣٦	سوريا
٩٥	٨٠	٨٤	١٠٢	اليونان
٩٣	٧٧	٧٢	٨١	الكويت
٩١	٨٧	١٠٧	٩٣	الأردن
٩٠	٤٨	٤٧	٥٧	كوريا
٨٣	٥٩	٧٩	٨٢	فرنسا
١٧	١٨	١٣٥	١١٩	الصين
٢	٢	٦٩	١٧٤	أفريقيا الجنوبية
١٠٧٧	٨٨٦	٩٨٣	٩٧٣	دول أخرى
٤٣٨١	٤٠٣١	٤٦٢٧	٣٥٩٩	مجموع الصادرات

صدّر لبنان في العام ٢٠١٨ إلى سويسرا قطعاً أثرية يتجاوز عمرها المئة سنة بقيمة تتعدى ٩ ملايين دولار!! في حين أن هذه الصادرات تكاد تكون صفرًا للأعوام التي سبقتها أو تلتها، وألبسة تقارب ٢ مليون دولار. وبرز **الكامبيرون** كاتجاه جديد للصادرات اللبنانية مع ارتفاع حصته من إجمالي الصادرات اللبنانية إلى دول العالم من أقل من ١٪ في العام ٢٠١٨ لتتجاوز ٦٪ في العام ٢٠٢١ وتحديداً من ٩ ملايين دولار إلى ٢٨٣ مليون دولار. ويعود هذا الأمر بالدرجة الأولى إلى الصادرات من أثاث من الخشب والمعدن والتي شكّلت ٩٧٪ من إجمالي الصادرات إلى الكامبيرون في العام ٢٠٢١ وبقيمة تقارب ٢٧٥ مليون دولار. كما كان هناك صادرات لمبانٍ مسبقة الصنع وتحديداً خيم زراعية بقيمة ٥,٥ مليون دولار^٣. ويبدو من خلال الأرقام المتوافرة للعام ٢٠٢٢ أن هذا المنحى قد تغيّر مجدداً لتعود صادرات لبنان إلى الكامبيرون إلى طبيعتها التي كانت قائمة من قبل وأن صادرات الأثاث كانت ظرفية!

وتشكّل **سويسرا** ثاني أكبر مستورد للسلع اللبنانية، إذ ارتفعت حصتها من الإجمالي من حوالي ٤٪ في العام ٢٠١٨ إلى حوالي ١٠٪ في العام ٢٠٢١، أي من ١٣٥ مليون دولار إلى ٤٢٩ مليون دولار، علماً أن هذه الصادرات تجاوزت المليار دولار في كل من العامين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠. أي في خضمّ الأزمة المالية لتحتمل سويسرا آنذاك قائمة الدول المستوردة للسلع اللبنانية بدل الامارات. وتأتي في مقدّمة صادرات لبنان إلى سويسرا صادرات الذهب بأشكال خامية، إذ تبلغ حصتها في المتوسط ٩٥٪ علماً أنها شكّلت ٩٩٪ في كل من العامين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠. وقد يربط البعض هذا الارتفاع الملحوظ في تلك الفترة بموجة خروج الرساميل إلى الخارج. وهناك أيضاً صادرات الفضة بأشكال خامية والبلاتين وحلى من معادن ثمينة تتأرجح حصتها بين ١ و ٤٪. وهناك محتويات جديدة للصادرات إلى سويسرا من منتجات نباتية بقيمة بين ١ و ٢ مليون دولار وساعات يد بين ١,٥ و ٣ مليون دولار ولوحات صور ورسوم بقيمة تقارب ١ مليون دولار. وعلى الهامش، فقد



٣- شكّلت الصادرات من محرّكات ومولّدات كهربائية ٣٢٪ من إجمالي الصادرات إلى الكامبيرون في العام ٢٠١٨. ومبانٍ مسبقة الصنع ٩٪. وأصناف تغليف من سدادات وغيرها لقواير وزجاجات ٨٪. ومحضرات غذائية متنوعة من توابل وصلصات ٥٪.

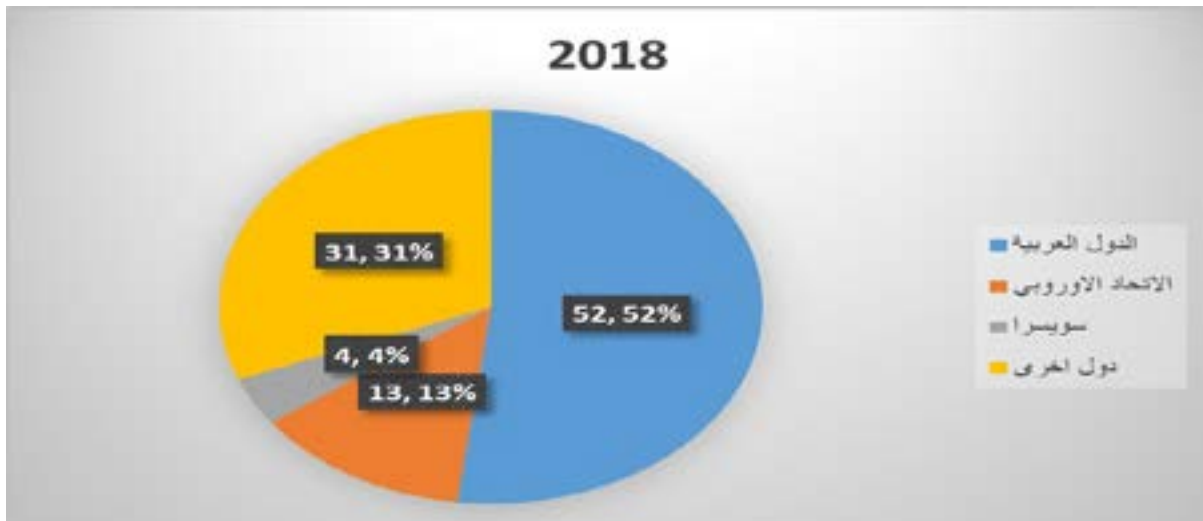
وألواح وصفائح وأصناف تغليف (٦٪) وبرادات (٤٪) وغيرها من الصادرات. أما في العام ٢٠٢١، فقد ارتفعت حصة خردة وفضلات الحديد من الإجمالي إلى ٥٧٪ وبقيمة تقارب ١٠٠ مليون دولار، وشكّلت حصة صادرات الفاكهة ١٣٪. والسؤال هنا هل أن صادرات الخردة مرتبطة بسوء الوضع الاقتصادي والمالي أم بالأسعار العالمية للحديد والنحاس، أم بالمعوقات التي كانت قائمة مع تركيا أم إن وجهة هذه الصادرات تختلف من وقت إلى وقت لسبب ما آخر. وتقلّصت جداً حصة التبغ الخام وكذلك تدنّت حصة مجموعات توليد الكهرباء إلى ما دون ٢٪. وتراجعت حصة ألواح وصفائح وأصناف تغليف إلى ٥٪ وحصة البرادات إلى ٢٪.

أما العراق فيحتل المرتبة السادسة مع انخفاض حصته قليلاً من حوالي ٥٪ في العام ٢٠١٨ إلى حوالي ٤٪ في العام ٢٠٢١، وبالقيمة من ١٧٧ مليون دولار إلى ١٧١ مليون دولار. وتشكّل مجموعات توليد الكهرباء حوالي ١٢٪ من إجمالي الصادرات إلى العراق ومحضرات العناية بالشعر (بين ٨ و ١٠٪)٥. والملاحظ مؤخراً تراجع حصة الكتب والمطبوعات بشكل ملحوظ من حوالي ٧٪ إلى ما دون ١٪ وارتفاع حصة الفواكه والثمار من نسبة أدنى من ٢٪ إلى حوالي ٧٪ وحصة المياه المعدنية والغازية والمشروبات غير الروحية من أقل من ٢٪ إلى ٦٪.

وتغيّرت قليلاً حصة قطر لتبقى ضمن الـ ٥٪ من إجمالي الصادرات اللبنانية وقد ارتفعت قيمتها من ١٨٧ مليون دولار في العام ٢٠١٨ إلى ٢١١ مليون دولار في العام ٢٠٢١. وقد تصدّرت مؤخراً في العام ٢٠٢١ صادرات الفاكهة من مشمش ودراق وتفاح وإجاص وبطيخ وعنب وخوخ وتين وغيرها قائمة الصادرات اللبنانية إلى قطر، وشكّلت حوالي ٢٩٪ من الإجمالي في حين كانت هذه الحصة متدنّية جداً وتكاد لا تُذكر في العام ٢٠١٨. وفاقت قيمة صادرات العنب الطازج وحدها ٤٨ مليون دولار. وأيضاً يمكن ربط هذا الأمر بالأزمة اللبنانية والسعي إلى استقطاب العملات الأجنبية. وتأتي في المرتبة الثانية للصادرات إلى قطر الحيوانات الحية وتحديدًا الخراف بقيمة تجاوزت ٢٦ مليون دولار في العام ٢٠٢١، أي بحصة تقارب ١٤٪ فيما كانت حوالي ٧٪ في العام ٢٠١٨.٤

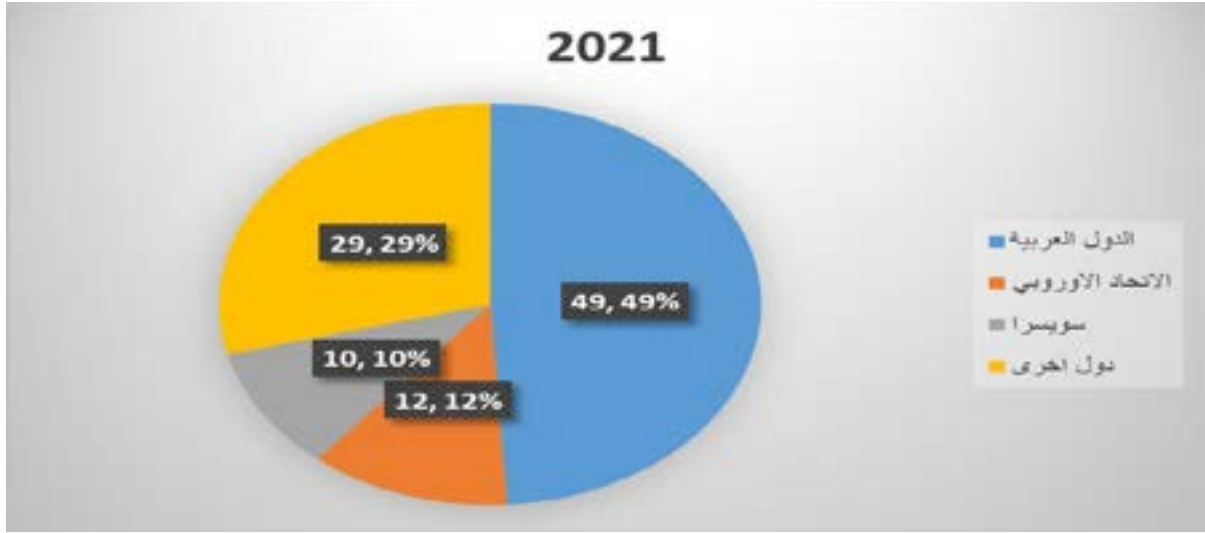
كما استقرت حصة مصر على ٤٪ من إجمالي الصادرات، وهي ارتفعت من ١٥١ مليون دولار في العام ٢٠١٨ إلى ١٨٦ مليون دولار في العام ٢٠٢١. ومن أبرز الصادرات إلى مصر قبل الأزمة، أي في العام ٢٠١٨ الفاكهة من تفاح وإجاص ومشمش وكرز ودراق وعنب وتين وقمر، إذ بلغت حصتها ١٦٪ آنذاك. كما كان هناك التبغ الخام (١٣٪) ومجموعات توليد الكهرباء (٩٪) وخردة وفضلات الحديد (حوالي ٧٪) وورق وكرتون (٦٪ تقريباً)

وجهة صادرات السلع اللبنانية



٤- ومن الصادرات الأساسية إلى قطر فوط صحية وحفاضات أطفال (تقريباً ٦٪) ومستحضرات غسيل وتنظيف (حوالي ٣,٥٪) وأثاث من خشب وأكياس وجعب وعلب وصناديق من ورق وكرتون وشوكولاته ومحضرات غذائية تحتوي على الكاكاو وصلصات وتوابل ومحضرات غذائية أخرى.

٥- كما تبلغ حصة صادرات برادات (٥٪) ومحضرات وأصناف محفوظة من لحم (حوالي ٥٪) وخبز وفطائر وكعك وبسكويت (بين ٤ و ٥٪) ومحضرات تجميل (بين ٣ و ٥٪) و عطور ومياه تعطير (بين ٤ و ٥٪) وأدوية (بين ٣ و ٥٪).



الجيوسياسية الإقليمية. وكانت أبرز الصادرات إلى المملكة في الفترة ٢٠١٨ و ٢٠١٩ منتجات صناعة الاغذية والمشروبات ومنتجات الصناعات الكيماوية ومنتجات المملكة النباتية إضافة إلى ورق وكرتون وآلات وأجهزة كهربائية وسلع ومنتجات مختلفة.

كما تراجعت حصة تركيا من حوالي ٥,٥% في العام ٢٠١٨ إلى ما دون ٣% في العام ٢٠٢١ ومن ١٩٨ مليون دولار إلى ١١٤ مليون دولار. ويعود هذا التراجع بشكل أساسي إلى انكفاء صادرات خردة وفضلات الحديد وتحويلها إلى مصر. فبعد أن شكّلت هذه الصادرات حوالي ٧٢% من إجمالي الصادرات إلى تركيا في العام ٢٠١٨، تراجعت هذه الحصة إلى صفر بالمئة تقريباً في العام ٢٠٢١. كما تراجعت خردة وفضلات الألومنيوم من حوالي ٣% إلى مستوى متدنٍ جداً للفترتين المذكورتين على التوالي. وسُجّل ازدياد صادرات حمض فوسفوريك، بحيث ارتفعت نسبتها من الإجمالي من ٨% في العام ٢٠١٨ إلى ٣٣% في العام ٢٠٢١. ومن الاتجاهات الجديدة صادرات الحلى والمجوهرات والذهب والماس التي شكلت حوالي ١٣% من الصادرات إلى تركيا في العام ٢٠٢١ وصادرات يخوت وزوارق نزهة بحوالي ٦ ملايين دولار (قد تكون لإخراج الاصول لدواعي الحماية والحيطه والحظر وتفادي عمليات حجز محتملة أو غيرها من الأسباب في حال كانت مستعملة أو ارتبطت بانخفاض

ومن المتغيرات الملحوظة، ارتفاع حصة الولايات المتحدة من الصادرات اللبنانية من حوالي ٢% في العام ٢٠١٨ إلى حوالي ٣,٥% في العام ٢٠٢١ وتحديداً من ما يقارب ٧٣ مليون دولار إلى ١٥٤ مليون دولار. ويعود هذا الأمر إلى تفعيل الصادرات من حلى ومجوهرات وذهب وألماس، بحيث ارتفعت حصتها من الإجمالي من حوالي ١٥% في العام ٢٠١٨ إلى ٢٥% في العام ٢٠٢١، وأيضاً صادرات أسمدة فوسفاتية معدنية أو كيماوية التي كانت حصتها تلامس الصفر في العام ٢٠١٨ وارتفعت إلى ٢٠% في العام ٢٠٢١. كما تحسّنت حصة الصالصات المحضرة ومحضرات للصلصات من ٦% إلى ١٠,٦%. إن تراجع الوضع الاقتصادي الداخلي هو دافع من دون شك لحصول هذه التطورات وإنما هناك عوامل أخرى ساعدت لحصولها وفي نمو الصادرات اللبنانية إلى الولايات المتحدة وقد تتعلق ببرامج دعم وتمويل الإنتاج والتحسين من جودته وغيرها. وتراجعت حصة المملكة العربية السعودية بشكل لافت من ما يزيد عن ٦% في العام ٢٠١٨ إلى حوالي ٣% في العام ٢٠٢١ أي إلى النصف. وتدنّت قيمة الصادرات السلعية للمملكة من ٢٢٧ مليون دولار إلى ١٣٥ مليون دولار للفترتين المشار إليهما على التوالي. وانعدمت الصادرات اللبنانية إلى المملكة في العام ٢٠٢٢ لأسباب يعلمها الجميع ارتبطت بعمليات تهريب للممنوعات وبالأجواء

٦- ويُشار أيضاً إلى أن لبنان يصدر إلى الولايات المتحدة خساراً وفواكه تشكّل حصتها بين ٨ و ١٠% من الإجمالي والبن بقيمة وسطية تبلغ ٢,٥ مليون دولار سنوياً وزيت الزيتون بين ٥ و ٦ ملايين دولار والنبيد بحوالي ٣ ملايين دولار وسكاكر بين ٢ و ٣ ملايين دولار وغيرها من الصادرات.

إذا كانت هذه القوارب جديدة أو مستعملة. كما بلغت صادرات زيت الصويا إلى دول العالم في فترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ حوالي ٢٠ مليون دولار ذهبت بمعظمها إلى الجزائر ومن ثم الإمارات، وزيت نباتية أخرى بقيمة ٤٧ مليون دولار!!^٧، في حين أن هذه الصادرات كانت شبه معدومة في السنوات الأخرى وبالتالي نترك للقارئ أيضاً حرية التحليل عمّا إذا كانت هذه السلع تُنتج محلياً لتُصدّر من بعد أو غير ذلك. وضمن هذا الإطار يُشار إلى أن لبنان صدّر خلال العامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠ أكياس الأرز بقيمة تجاوزت ١٩ مليون دولار! ذهبت معظمها إلى سوريا (١٥ مليون) وإلى السعودية وتركيا وقطر والكويت وأوكرانيا والولايات المتحدة. (يتبع)

الطلب المحلي عليها في حال كانت قوارب جديدة)، وزيت بزور دوار الشمس بقيمة تفوق ٤ ملايين دولار (ربّما تكون مرتبطة بإنتاج لبنان من هذا الصنف أو بعمليات تصدير لبضاعة مدعومة بهدف جني الأرباح). ويُضاف إلى ذلك صادرات الموز والثمار والمياه المعدنية وغيرها. ويُشار إلى أنه خلال الفترة ٢٠٢٠ و٢٠٢١، تمّ تصدير يخوتاً وزوارق نزهة بقيمة ٣٨ مليون دولار إلى دول العالم!! توزّعت بين تركيا (حوالي ٣٣ مليون) واليونان (حوالي ٢ مليون) وقبرص (بين ١ و٢ مليون) وجزر العذراء البريطانية (بين ١ و٢ مليون دولار). وللعلم فإن هذه الصادرات كانت قريبة من الصفر في غير سنوات وبالتالي نترك للقارئ مجالاً للاستفسار عن السبب الحقيقي لهذا التطور وعمّا



٧- أمّا الاتجاه الأساسي لصادرات الزيوت النباتية الأخرى فهو الولايات المتحدة وكندا وفي مرتبة أدنى ألمانيا وبريطانيا والإمارات العربية المتحدة وفرنسا.

إنخفاض مؤشر BLOM PMI

إنخفض مؤشر مدراء المشتريات BLOM PMI إلى أدنى مستوى في سبعة أشهر في تشرين الثاني 2022. وتعليقاً على نتائج المؤشر قال كبير الاقتصاديين/ مدير الأبحاث الإقتصادية في بنك «لبنان والمهجر للأعمال» علي بلبل: يبدو أن التأثيرات الإيجابية للتعافي الإقتصادي في فصل الصيف قد تلاشت، حيث انخفضت قراءة مؤشر PMI لبنك بلوم لبنان إلى أدنى مستوى لها منذ سبعة أشهر من 49,1 نقطة في تشرين الأول 2022 إلى 48,1 نقطة في تشرين الثاني 2022. فبغيا ب عوامل قوة داخلية فقد الإقتصاد الرخم الذي شهدته في الصيف.

وعليه، ليس مثيراً للدهشة أن تنخفض جميع المكونات الحقيقية لمؤشر مدراء المشتريات، وهي: مستوى الإنتاج، والطلبات الجديدة، وطلبات التصدير الجديدة. أضاف: كذلك أدى ضعف الطلب وإنكماش النشاط التجاري إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وأسعار السلع والخدمات ولكن بمعدلات متدنية رغم إنخفاض سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي. ويتمثل السبب وراء هذه النتائج السيئة في بقاء الكثير من الإستحقاقات المهمة في لبنان مؤجلة، وأهمها مؤخراً: انتخاب رئيس جديد للجمهورية. ورغم ذلك، نأمل بأن يسهم موسم الأعياد في تحقيق التعافي الإقتصادي على المدى القصير وأن يمتد إلى المدى الطويل نتيجة تطورات سياسية إيجابية وإبرام إتفاقيات ذات مصداقية لتحقيق الإصلاح والإنتعاش الإقتصاديين.

وفي ما يلي أبرز النتائج الرئيسية خلال تشرين الثاني: «كان تراجع الطلبات الجديدة بمعدل هو الأسرع في سبعة أشهر السبب الأساسي وراء إنخفاض قراءة مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي. ويُعزى إنخفاض الطلبات الجديدة إلى ضعف القوة الشرائية للعملاء المحليين. كذلك، ذكرت الشركات المشاركة في المسح بأن العملاء الدوليين تراجعوا عن تقديم طلبات جديدة بسبب حالة عدم اليقين في البلاد. وانخفضت طلبات التصدير الجديدة بأعلى معدل لها منذ عام تقريباً في تشرين الثاني 2022.

ونتيجة لذلك، تراجع النشاط التجاري لشركات القطاع الخاص اللبناني. كذلك، ارتفع معدل تراجع النشاط التجاري وكان الأسرع منذ نيسان 2022. وأشارت الأدلة المنقولة إلى زيادة القدرات الإنتاجية غير

المستغلة لدى شركات القطاع الخاص اللبناني في تشرين الثاني 2022 بسبب إنخفاض الأعمال غير المنجزة للشهر الثالث على التوالي. وكان معدل إستنفاد الأعمال غير المنجزة الأعلى منذ آذار 2022. وإستجابةً لذلك، قلّصت الشركات اللبنانية أعداد موظفيها للتكيف مع إنخفاض متطلبات العمل».

29,5 مليون دولار للبنان في إطار التزامات جديدة

من الولايات المتحدة استجابة لأزمة الغذاء العالمية كجزء من مبلغ 2,76 مليار دولار الذي أعلنت عنه الحكومة الأميركية مؤخراً للمساعدة في معالجة أزمة الأمن الغذائي العالمية، ستقدم الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) مبلغ 29,5 مليون دولار أميركي، مقسمة على 15 مليون دولار كمساعدات إنسانية و14,5 مليون دولار لتمويل الدعم الإقتصادي، من أجل المساعدة في حماية الفئات الضعيفة من السكان تجاه تزايد انعدام الأمن الغذائي في لبنان. وأمام استمرار الأزمة الإقتصادية، تستمر القوة الشرائية للفئات الضعيفة في لبنان في الإنخفاض بينما تستمر أسعار المواد الغذائية الأساسية والوقود في الارتفاع. وقد تفاقم هذا الوضع بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا الذي لم يأت بسبب الإستفزاز ولم يكن مبرراً، والذي أثر بشكل مباشر على واردات لبنان من القمح وكذلك على أسواق الغذاء العالمية.

وأوضحت في بيان أن المساعدات الإنسانية التي تقدمها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بقيمة 15 مليون دولار سوف يتم تسليمها عبر برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، والذي سوف يستفيد منه حوالي 300 ألف لبناني من الفئات الضعيفة الذين سيحصلون على طرود منزلية شهرية توزع خلال الأشهر المقبلة. هذا وحتى تاريخنا هذا، ومن ضمن السنة المالية 2022 وحدها، قدمت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية حوالي 125 مليون دولار من التمويل الإنساني لبرنامج الأغذية العالمي والمنظمات غير الحكومية في لبنان، بما في ذلك ما يقارب 119 مليون دولار للأمن الغذائي. كما تتضمن مساهمة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أيضاً تمويلاً بقيمة 14,5 مليون دولار كدعم إقتصادي لمزارعي الخضار والحبوب من خلال إمدادات مثل البذور والشتول في سبيل الحفاظ على الإنتاج الغذائي المحلي.

في المنطقة خلال العام 2022، إلى رغبة المهاجرين في تحويل الأموال لمساندة عائلاتهم، إضافة إلى الزيادة في أسعار النفط والتعافي في بعض القطاعات الإقتصادية بعد جائحة "كوفيد" وتحسّن سعر الروبل مقابل الدولار الأميركي وهو ما زاد من تحويلات العاملين في روسيا إلى الدول المجاورة. وأشار التقرير إلى أن التحويلات هي جزء أساسي للتمويل الخارجي في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل مقارنةً بالإستثمارات الخارجية المباشرة والمساعدة الإنمائية الرسمية (Official Development Assistance) ومحفظة الإستثمارات.

وأوضح أنه بإستثناء الصين، كانت تحويلات المغتربين أكبر مصدر تمويل خارجي للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل منذ العام 2016 إذ بلغت حوالي ثلاثة أضعاف حجم المساعدات الإنمائية الرسمية لأكثر من عقد. وذكر أن كل المناطق ضمن البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل شهدت إرتفاعاً في تحويلات المغتربين خلال العام 2022، متوقعاً أن تشهد كل المناطق أيضاً زيادة في العام 2023 بإستثناء منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ التي يتوقع أن تشهد تراجعاً بنسبة 0,7%. كما توقع أن تشهد منطقة أوروبا وآسيا الوسطى تحسناً بنسبة 4,2% في تحويلات المغتربين في العام 2023 إلى 75 مليار دولار. إلا أن التقرير لفت إلى أن هذه التوقعات تعتمد بشكل كبير على تطورات الحرب في أوكرانيا بحيث سيكون لأي إنخفاض مفاجئ في أسعار النفط آثار سلبية على هذه التوقعات.

وأشار البنك الدولي إلى أن التحويلات إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إرتفعت بنسبة 1,61% في العام 2022 إلى 63 مليار دولار، مرتقباً أن تتطور هذه التحويلات بنسبة 3,17% في العام 2023 إلى 65 مليار دولار. ومن المتوقع أن ترتفع تحويلات المغتربين إلى منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة 3,9% خلال العام 2023 لتبلغ 55 مليار دولار، كما يتوقع التقرير أن يزيد حجم التحويلات بنسبة 4,7% في منطقة أميركا اللاتينية والكاريبي إلى 149 مليار دولار، وأن يسجل ارتفاع بنسبة 0,7% في منطقة جنوب آسيا إلى 164 مليار دولار، في حين توقع التقرير أن تنخفض التحويلات إلى منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ بشكل طفيف إلى 133 مليار دولار.

كما ستدعم الوكالة الأميركية للتنمية الدولية منتجي الألبان الصغار بالأعلاف والخدمات البيطرية والأدوات اللازمة لضمان جودة إنتاج الحليب، حيث تُعد منتجات الألبان مصدراً غذائياً هاماً في لبنان. وسيتم تقديم المساعدة الفنية والتدريب والمنح المطابقة للمعالجين الزراعيين من أجل تحسين الإنتاجية وتقليل الاعتماد على الواردات، وبالتالي تعزيز النمو في قطاع الأغذية المصنّعة وزيادة توافر المنتجات الغذائية المحلية بأسعار معقولة.

البنك الدولي: 6,8 مليارات دولار تحويلات المغتربين اللبنانيين في 2022

توقع تقرير البنك الدولي أن ترتفع تحويلات المغتربين حول العالم بنسبة 2,6% في العام 2023 إلى 815 مليار دولار من 794 مليار دولار خلال العام 2022، مقارنةً مع نسبة نمو بلغت 1,7% في العام 2021 إلى 781 مليار دولار. وأشار التقرير الذي جاء تحت عنوان "موجز الهجرة والتطوير رقم 37: التحويلات تواجه الرياح المعاكسة"، إلى أن تحويلات المغتربين إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل إرتفعت بنسبة 4,9% في العام 2021 لتبلغ 626 مليار دولار، من 597 مليار دولار في العام 2021.

على صعيد لبنان، قدر البنك الدولي حجم تحويلات المغتربين الوافدة إلى لبنان بـ 6,8 مليارات دولار في العام 2022 (6,6 مليارات دولار في العام 2021)، ليحل لبنان في المركز الثالث إقليمياً مسبقاً فقط من مصر (32,3 مليار دولار) والمغرب (11,4 مليار دولار). إضافةً إلى ذلك، وداًماً بحسب تقديرات البنك الدولي، فقد تبوّأ لبنان المركز الأول في المنطقة والمرتبة الثانية عالمياً (بعد تونغا إذ بلغت نسبة هذه التحويلات 50% من الناتج المحلي الإجمالي) من حيث مساهمة تحويلات المغتربين في الناتج المحلي الإجمالي، والتي بلغت 37,8% في العام 2022 (53,8% في العام 2021)، متبوعاً من الضفة الغربية وقطاع غزة (18,6% من الناتج المحلي الإجمالي) والأردن (9,7% من الناتج المحلي الإجمالي). وأضاف البنك الدولي أن متوسط كلفة التحويلات الوافدة إلى لبنان من بلدان ذات دخل مرتفع من ضمن دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية لا يزال عالياً جداً. وعزا التقرير الأسباب الرئيسية للنمو في تحويلات المغتربين

(3,4%)، وتركيا (1,8%)، والكويت (1,7%)، والبرازيل وإيطاليا (1,3% لكل منهما)، وفنزويلا (0,5%)، والمملكة العربية السعودية (0,2%)، والإمارات العربية المتحدة (0,05%); بينما استحوذت الدول الأخرى على النسبة المتبقية البالغة 26,7%. كذلك، ارتفع عدد السياح الوافدين من أوقيانيا الى لبنان بنسبة 884,6% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2022 من الفترة عينها من العام الماضي، يليها القادمون من آسيا (+78,2%)، وأميركا الشمالية واللاتينية (+74%)، والدول العربية (+72%)، وأوروبا (+54,3%)، وأفريقيا (+52,7%).

لبنان ثالث أعلى وجهة لإستقبال 200 دولار من الولايات المتحدة

أصدّرت مجموعة البنك الدولي إحصاءاتها الجديدة المتعلقة بكلفة تحويلات المغتربين في جميع أنحاء العالم، والتي تحسّب تكلفة إنجاز التحويلات الماليّة من 48 دولة إلى 105 جهاتٍ مختلفة. وتشمّل الكلفة هذه رسوم المعاملة، وسعر الصرف المعتمد، وسرعة الخدمة، وغيرها. وفي تفاصيل الإحصاءات التي أوردتها وحدة الأبحاث الإقتصاديّة في بنك الإعتدال اللبناني في تقريرها الأسبوعي أنّ تكلفة تحويل 200 دولار من الولايات المتحدة الأميركيّة إلى لبنان هي ثالث أعلى تكلفة (26,33 دولار) في العالم في الفصل الثالث من العام 2022، أي ما يشكّل 13,17% من قيمة المبالغ المرسلّة، مقارنةً بنسبة 21,26 دولار (أي 10,63% من قيمة المبلغ المرسل) في الفصل الذي سبقه.

في سياقٍ متّصل، إنخفضت كلفة تحويل 500 دولار من الولايات المتحدة إلى لبنان إلى 26,33 دولار (5,27% من قيمة المبالغ المرسلّة) في الفصل الثالث من العام 2022، من 27,70 دولار (5,54%) في الفصل الذي سبقه. أيضاً، أشارت إحصاءات البنك الدولي إلى أنّ كلفة إرسال 200 دولار من كندا إلى البنك الدولي قد إرتفعت إلى 20,86 دولار (10,43% من قيمة المبلغ المرسل)، كما وزادت هذه الكلفة من أستراليا إلى لبنان إلى 20,80 دولار (10,40%).

أما في ما يتعلّق بالدول الأوروبيّة، فقد تدنّت كلفة تحويل 200 دولار من السويد إلى 17,18 دولار (8,59% من قيمة المبالغ المرسلّة) كما وتراجعت لجهة التحويلات الآتية من

عدد السياح الوافدين الى لبنان ارتفع... 70% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2022

أشارت الأرقام التي جمعتها وزارة السياحة إلى أن عدد السائحين الوافدين إلى لبنان بلغ 1,12 مليون سائح الأولى من العام 2021 مقابل 288,914 في الأشهر التسعة الأولى من العام 2020 وبنسبة زيادة 288%.

بلغ عدد السائحين الوافدين إلى لبنان في كانون الثاني، و67,800 في شباط، و82,810 في آذار، و87,579 في نيسان، و115,469 في أيار، و154,740 في حزيران، و238,506 في تموز، و172,962 في آب، و138,721 في أيلول 2022، مقارنةً بـ23,560 سائحاً في كانون الثاني، و22,747 في شباط، و36,953 في آذار، و39,661 في نيسان، و63,699 في أيار، و104,950 في حزيران، و179,096 في تموز، و108,413 في آب، و79,951 في أيلول 2021. وشكّل ذلك ارتفاعاً بنسبة 164,6% في كانون الثاني، و198% في شباط، و124% في آذار، و120,8% في نيسان، و81,3% في أيار، و47,4% في حزيران، و33,2% في تموز، و59,5% في آب، و73,5% في أيلول 2022 عن الأشهر المماثلة من العام السابق. ويعود ارتفاع عدد السائحين الوافدين في الأشهر التسعة الأولى من العام 2022 إلى إستئناف النشاط الطبيعي ورفع إجراءات الإغلاق والتباعد الإجتماعي التي فرضتها السلطات لإحتواء انتشار فيروس كورونا، إضافة إلى تخفيف القيود على السفر في البلدان التي تُعتبر مصدراً رئيسياً لزيارة لبنان. تجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام تستثني اللبنانيين، والسوريين والفلسطينيين القادمين إلى لبنان. ووفق الأرقام التي وردت في التقرير الإقتصادي الأسبوعي لمجموعة بنك بيبلس Lebanon This Week، قد شكّل الوافدون من الدول الأوروبيّة نسبة 39,5% من مجموع السياح الوافدين الى لبنان في الأشهر التسعة الأولى من العام 2022، يليهم القادمون من الدول العربية بنسبة 27%، وأميركا الشمالية واللاتينية بنسبة 21,6%، وأوقيانيا بنسبة 4,2%، وآسيا بنسبة 3,9%، وأفريقيا بنسبة 3,7%. علاوة على ذلك، وبحسب البلدان شكّل الوافدون من العراق نسبة 14,5% من إجمالي السياح القادمين الى لبنان في الأشهر التسعة الأولى من العام 2022، يليهم القادمون من الولايات المتحدة الأميركيّة (11,9%)، وفرنسا (8,9%)، وألمانيا (7,9%)، وكندا (7,1%)، ومصر والسويد (4,4% لكل منهما)، والأردن (3,9%)، وبريطانيا

فالإقبال النوعي المصرفي والإقتصادي للوفود المشاركة من مختلف الدول العربية والأجنبية يثبت الثقة الكبيرة التي تتمتع بها بيروت، عاصمة للمؤتمرات، معتبراً أن "قرار الإتحاد قد جاء بدعم من رئيس مجلس إدارته الأستاذ محمد الأتري ورئيس اللجنة التنفيذية الدكتور جوزف طريبه، للسير في اعتماد العاصمة اللبنانية مكاناً للمنتدى". وأضاف: "أن هذا المنتدى يأتي في ظلّ المفاوضات التي تجريها الحكومة اللبنانية مع صندوق النقد الدولي، بهدف الوصول الى إتفاقية يمنح بموجبها الصندوق لبنان دعماً مالياً وتقنياً، في مقابل التزام الحكومة اللبنانية برنامجاً إصلاحياً شاملاً. وسوف يتمّ عرض ورقة متكاملة أعدها خبراء الإتحاد بصفتها جهة محايدة، تتضمن مقترحاته ورؤيته للبرنامج الإصلاحي الإقتصادي والنقدي والمصرفي، والذي يمكن اعتماده من قبل الحكومة اللبنانية للخروج من الأزمة وعرضه على الصندوق في إطار المفاوضات معه". وتابع: "أن الإتحاد قد دعا الى المنتدى مجموعة من الخبراء العرب لعرض تجارب دولهم في التفاوض مع صندوق النقد الدولي، وكيفية التوصل الى إتفاقيات معه". وختم: "ان المنتدى يأتي في مرحلة تشهد بعض الدول العربية اعتماد خطط إصلاحية في إقتصاداتها بالتنسيق والتفاوض مع صندوق النقد الدولي، تتيح لها فرصة جديدة لإعادة هيكلة إقتصاداتها. وسوف يشكّل هذا المنتدى منصة عالية المستوى لعرض تجارب هذه الدول، والتعرف الى الصعوبات والتحديات التي تخلّتها، والإستفادة منها في مسارها التفاوضي مع صندوق النقد الدولي. كما سيتناول المنتدى موضوع أزمة استرداد أموال المودعين في لبنان وعرض الورقة الإصلاحية التي أعدها إتحاد المصارف العربية للنهوض بالإقتصاد اللبناني".

﴿فيتش﴾ تحذّر من تأثيرات "التضخم" على الأسر اللبنانية

أصدرت وكالة "فيتش" تقريراً تحت عنوان: "نظرة مستقبلية للمستهلكين في لبنان 2023"، توقّعت فيه أن يشهد إنفاق الأسر في لبنان تحسّناً في مستويات النمو في العام 2023، مع إدخال التحويلات النقدية للأسر الضعيفة وتدفعات تحويلات قوية مع إنتقال المزيد من المواطنين اللبنانيين إلى الخارج هرباً من تدهور الأوضاع الإقتصادية

فرنسا إلى 16,91 دولار (8,45%) في الفصل الثالث من العام 2022، علماً أنّ كلفة تحويل 500 دولار من السويد وفرنسا إلى لبنان قد وصلت إلى 28,02 دولار و28,22 دولار بالتالي. من ناحية أخرى، فإنّ كلفة إرسال 200 دولار من ألمانيا قد إرتفعت إلى 17,38 دولار (8,69%) كما وزادت كلفة تحويل 500 دولار إلى 34,53 دولار (6,91%). يجدر الذكر أنّ لبنان قد برز كتاسع أعلى وجهة لإستقبال 200 دولار من ألمانيا في الفصل الثالث من العام 2022. إقليمياً، إنخفضت كلفة إرسال 200 دولار من المملكة العربية السعودية إلى لبنان إلى 12,61 دولار (6,30%) من قيمة المبلغ المرسل) في الفصل الثالث من العام 2022، كما وتراجعت كلفة إرسال 500 دولار إلى 16,88 دولار (3,38% من المبلغ المرسل).

﴿المنتدى الإقتصادي﴾... بادرة جديدة لإعادة إطلاق المؤتمرات في بيروت

افتتح رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي في فندق فينيسيا انتركونتيننتال، فعاليات منتدى بيروت الإقتصادي 2022 الذي ينظّمه إتحاد المصارف العربية، بمشاركة 500 شخصية مصرفية ومالية على مدى يومين تحت عنوان: "التجارب العربية في الإصلاح الإقتصادي وصولاً الى إتفاق مع صندوق النقد الدولي".

وقال رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس اللجنة التنفيذية لإتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طريبه: "هذه تجربة مهمة للبنان وللدول العربية والصندوق بأن نجلس سوية ونتشارك في الخبرة والتجربة والنتائج أيضاً. وهما أن هذا الموضوع هو موضوع الساعة في لبنان، ولا تزال هناك حاجة لإقرار تشريعات وإجراءات حكومية وتبيان موقف الحكومة اللبنانية من بعض المواضيع الأساسية التي يطلبها صندوق النقد الدولي، وسيشكّل المنتدى مناسبة لإجراء مراجعة من المؤسسات اللبنانية الرسمية ومن الدول العربية المشاركة التي لديها تجربة سابقة مع الصندوق ولا تزال تتعاون معه". وأمل طريبه ان يكون هذا المؤتمر "بادرة جديدة لإعادة إطلاق المؤتمرات في بيروت". بدوره، قال الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح: "ان الإتحاد يكسب الرهان مجدداً على اعتماد العاصمة اللبنانية مكاناً لإنعقاد هذا المنتدى،

يسمح له بالعيش الكريم بعد عمر من العمل الشاق". من جهته، نوّه بيليرانو باهتمام الهيئات الاقتصادية بالمشروع الذي تعدّه منظمة العمل الدولية حول المعاش التقاعدي في الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي. وبعد عرض قدمه بيليرانو عن مشروع منظمة العمل الدولية، دار حوار بينه وبين المشاركين حول هذا المشروع. ومن المقرر أن تبدي الهيئات الاقتصادية رأيها في المشروع خلال اجتماع لجنة المؤشر.

دراسة تقييمية لمعهد فليحان حول ارتدادات الأزمة على مؤسسات الدولة... 54,4% من الإدارات العامة قادرة على الإستمرار لسنة على أبعد تقدير

أعد معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي بالتعاون مع منظمة اليونيسف دراسة تقييمية حول ارتدادات الأزمة الحالية علي عمل المؤسسات والإدارات العامة في لبنان والتي أعلنت عنها خلال حلقة نقاش في المعهد تحت عنوان "مؤسسات الدولة في مواجهة الأزمة الاقتصادية والإجتماعية والصحية" ان "54,4%" من الإدارات والمؤسسات العامة اللبنانية التي شملتها الدراسة "قادرة على الإستمرار في تقديم الخدمات للمواطنين لسنة إضافية على أبعد تقدير"، وان (60%) من مؤسسات الدولة "قد لا تتمكن من الإستمرار في توفير الخدمات". وشرحت الخبيرة الاقتصادية في المعهد ساين حاتم أبرز نتائج الدراسة، فوصفتها بأنها "تقييم سريع لتداعيات الأزمات الاقتصادية والمالية والصحية على قدرة الإدارات والمؤسسات العامة على الإستمرار في القيام بمهامها وتأمين استمرارية عملها على المدى القصير والمتوسط. واستندت الدراسة على إستبيان طُلب من 141 إدارة ومؤسسة عامة الإجابة عنه، فاستجاب نصفها، أي نحو 70 إدارة ومؤسسة عامة.

وأظهرت الدراسة، بحسب حاتم، أن الأزمة أدت إلى "استنفاد القدرات وتزايد المخاوف بشأن توفير الخدمات"، وإلى "تدهور متسارع في نوعية الخدمة العامة وفي الثقة بالمؤسسات والخدمة العامة". وبيّنت الدراسة "أن الأزمة أثّرت على عمليات الموازنة لدى الجهات المشمولة بها، لافتة إلى أن "ضعف

والإجتماعية في البلاد. ولفت التقرير الى أن الإنفاق الأسري الحقيقي في لبنان سينمو بنسبة 3% على أساس سنوي خلال العام 2023، مشكّلاً تحسناً من معدل نمو بنسبة 1,2% في العام 2022، وإنكماشاً بنسبة 12% سنة 2021. وكان ارتفاع تضخم أسعار المستهلكين يشكّل الخطر الرئيسي على إنفاق المستهلكين خلال العام 2022، وأدّى إلى تآكل القوة الشرائية وإبتعاد إنفاق المستهلك عن الإنفاق التقديري، وسيستمرّ هذا الوضع مع بداية العام 2023. ويتوقّع فريق المخاطر التابع لـ"فيتش" أن يتباطأ تضخم أسعار المستهلكين في لبنان في العام 2023 إلى متوسط 60% من 178,8% في 2022. ومع ذلك، فإن استمرار ارتفاع التضخم في أسعار المستهلكين سيؤثر على القوة الشرائية للأسر اللبنانية خلال العام المقبل، ويمنع حصول إنتعاش ملحوظ في قطاع المستهلكين والتجزئة طوال السنة.

إجتماع بين الهيئات الاقتصادية ومنظمة العمل الدولية... شقير: ضمن أهدافنا الوصول إلى قانون تقاعد عادل

عقدت الهيئات الاقتصادية برئاسة الوزير السابق محمد شقير وبطلب من وزير العمل في حكومة تصريف الأعمال مصطفى بيرم، اجتماعاً مع مدير الحماية الإجتماعية في المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية في بيروت لوكا بيليرانو يرافقه فريق عمله، خصص لمناقشة مشروع منظمة العمل الدولية القاضي بوضع ترتيب موقت لإصلاح تعويض نهاية الخدمة والعبور إلى نظام تقاعد جديد للعمال في القطاع الخاص. وأثنى شقير على "العمل الريادي والمشكور الذي تقوم به منظمة العمل الدولية على المستوى العالمي وخصوصاً في لبنان في الأوقات الحرجة التي يمرّ فيها، لا سيما لجهة اهتمامها بوضع مشروع تقاعدي لموظفي القطاع الخاص في الضمان الإجتماعي".

وإذ أكّد أن "العلاقة بين شركاء الإنتاج، أصحاب العمل والعمال، ترسخت وتوطدت بشكل أكبر وأقوى خلال الأزمة الاقتصادية، حيث تمكّننا سوياً من إنتاج الحلول لتحسين أوضاع العمال الإجتماعية والمعيشية"، شدّد على أنه من "ضمن أهداف الهيئات الاقتصادية أيضاً دعم وحماية العامل اللبناني عبر الوصول إلى قانون تقاعد عادل

جودة الخدمات وحفظ المعلومات وأمنها“. وأشارت في هذا الإطار إلى ”إستنفاد الأجهزة والبنية التحتية الحالية في الإدارات العامة، وعدم تجديد تراخيص البرامج والأمان مما يعرض معدات تكنولوجيا المعلومات لخطر القرصنة وفقدان بيانات المواطنين، وذلك يعرض للخطر قدرة الحكومة على جمع البيانات والموارد اللازمة (مثل تحصيل الضرائب والرسوم) وبالتالي تقديم الخدمات“.

صندوق النقد يحذّر من تباطؤ الاقتصاد العالمي
توقّع صندوق النقد الدولي أن يشهد النشاط الإقتصادي العالمي تباطؤاً واسعاً فاقت حدته التوقعات، مع تجاوز معدلات التضخم مستوياتها المسجلة خلال عدة عقود سابقة. وبيّن تقرير آفاق الإقتصاد العالمي، الصادر عن صندوق النقد الدولي أنّ الآفاق تشير إلى وجود أعباء ثقيلة جراء أزمة تكلفة المعيشة، وتشديد الأوضاع المالية في معظم المناطق، والغزو الروسي لأوكرانيا، واستمرار جائحة كوفيد-19.

وتشير التنبؤات إلى تباطؤ النمو العالمي من 6% عام 2021 إلى 3,2% عام 2022 ثم 2,7% عام 2023، فيما يمثّل أضعف أمطال النمو على الإطلاق منذ عام 2001، باستثناء فترة الأزمة المالية العالمية والمرحلة الحرجة من جائحة كوفيد-19. وأظهر التقرير أنّ الأسوأ لم يأت بعد، وبالنسبة لكثير من الناس سيشعرون في عام 2023 بالركود، وذلك بناء على تحذيرات دولية من الأمم المتحدة والبنك الدولي والعديد من الرؤساء التنفيذيين العالميين. ووفق التقرير فإن أكثر من ثلث الإقتصاد العالمي سوف يشهد ربعين متتاليين من النمو السلبي، في حين أن الإقتصادات الثلاثة الأكبر أي الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي والصين ستستمرّ في التباطؤ.

إطلاق المنصة اللبنانية للتصدير

أطلقت المنصة اللبنانية للتصدير خلال مؤتمر صحافي في فندق ”فينيسيا“، في حضور ممثلين عن الجهات الرسمية وفاعليات من القطاع الخاص، في إطار المساعي الهادفة لمواجهة الإنهيار الإقتصادي وزيادة الصادرات مقابل خفض الواردات، ووضع سلّة معلومات كاملة أمام المنتج اللبناني ليتمكّن من تسويق إنتاجه والإرتباط مع المشترين في أي مكان في لبنان والعالم.

شمولية الموازنة يؤدي إلى زيادة المخاطر المالية المحتملة على المالية العامة مما يحدّ من قدرة الإدارات على الإستمرار في تقديم الخدمات العامة“. وواجهت 53,8% من الإدارات تخفيضات في موازنتها تجاوزت أحياناً 20% مما اثر في قدرتها على التعامل مع تداعيات الأزمة“. كذلك كان للدراسة اثر على توريد السلع والخدمات والأشغال والصيانة، ومن وجوهه ”عدم الإستقرار في توريد السلع والخدمات والأشغال والصيانة لا سيّما بسبب المشاكل المرتبطة بالقدرة على التخطيط واستشراف التدفقات المالية واعداد سياسات استباقية ونقص السيولة والتأخير في دفع المستحقات وإدارة المخزون“، و”زيادة نسبة الإخلال بالعقود وتعليق الإتفاقيات مما ادى الى زيادة ممارسات الشراء غير التنافسية“. وأوردت الدراسة في هذا الإطار أن 52% من الإدارات تقيدت جزئياً بخطة الشراء السنوية، وان 23,1% لم تُعدّ خطة شراء، وأن 24,5% من الادارات ”لجأت بشكل متزايد الى التعاقد المباشر والشراء بالتراضي لتأمين المشتريات في الحالات الطارئة“. وشهدت 55,3% من الإدارات والمؤسسات تأخراً في تسديد المتأخرات التي تتراوح من شهر الى ١٢ شهراً، وأدّى ذلك الى تفويض علاقاتها بالموردين وأظهر ضعف الترابط بين الشراء العام وبقية وظائف الإدارة المالية. وفي 67,7% من الحالات، أثر التأخر في تسديد المستحقات سلباً على قدرة مؤسسات الدولة على الشراء وأدّى الى نقص حاد في مخزون السلع واللوازم“.

وفي ما يتعلّق بالعمل المحاسبي وإعداد التقارير المالية، ”أدّى غياب الشفافية المالية الى أضعاف القدرة على التدقيق والرقابة، لاسيما ان البيانات المالية غير موحدة وتتطلب عمليات معالجة لتبسيط المعلومات ونشر البيانات، وهو ما له عواقب مباشرة على قدرة وزارة المال على توقع الحجم الحقيقي للإنفاق بالإضافة الى جودة الرقابة المالية والبرلمانية“.

وفي شأن المكننة والخدمات الرقمية وحفظ المعلومات وأمنها، أفادت الدراسة بأن ”محدودية تكنولوجيا المعلومات وغياب الذكاء الإصطناعي (بيج داتا)، تُعطل عملية تحليل البيانات واستخدامها بطريقة فاعلة لتطوير الخدمات المقدمة والبحث على توفير خدمات جديدة، مما يؤثر في عملية إدارة العمليات، وبالتالي الحفاظ على

يجب مراعاتها في تطوير الإنتاج لضمان الجودة والتكامل بين القطاعات الإقتصادية والهيئات الحكومية والمؤسّسات الإجماعية. وتناول رئيس الهيئات الإقتصادية الوزير السابق محمد شقير أهمية الصناعة اللبنانية والإنتاج اللبناني خصوصاً في هذه الظروف، مشدداً على "أهمية المنصة". فيما أكّد المدير العام لوزارة الزراعة لويس لحود "أهمية المنصة بالنسبة للمزارعين والمنتجين الزراعيين للتصنيع الغذائيّ والحرفيين"، مذكراً "بالتجارب الناجحة التي حصلت في ملف النبيذ والتعاون القائم بين الوزارة والملحقين الإقتصاديين والسفراء لتسهيل التصدير اللبناني إلى الخارج". أمّا المدير العام لوزارة الإقتصاد محمد أبو حيدر، فتحدّث عن "ضرورة إشراك البلديات والإدارات المحليّة لتسهيل العمل على المنتجين"، مشيراً إلى دور المنصة في مساعدة المنتجين على التأكد من التغليف والفحوص المخبرية المطلوبة. وذكر خطط وزارة الإقتصاد والخدمات الرقمية التي ستطلقها قريباً، متناولاً أهمية الإستثمار في تكنولوجيا المعلومات.

وألقى بداية مدير شركة "إيكومز" كريم الذهبي كلمة أكّد فيها "أهمية منصات التسويق الإلكتروني"، لافتاً إلى أن "المنصة اللبنانية للتصدير هي موقع فريد لأنه جامع وشامل وهذا كان تحدياً كبيراً أمام الشركة المتخصّصة في إنشاء منصات تجارية متطورة"، شاكراً مؤسّسة TIF على دعمها المشروع.

بدورها، تحدّثت رئيسة مجلس إدارة المنصة اللبنانية للتصدير ميراى شوفاني عن عمل المنصة وأهدافها، وذكرت أنها "أولاً تهدف إلى تعريف اللبنانيين على المنتج اللبناني ووضع هذه المنتجات بين يدي اللبنانيين على مساحة الوطن وربط المناطق ببعضها لتنشيط الأسواق المحليّة بالجملة والتجزئة. والهدف الثاني هو توفير المنتج ليكون جاهزاً للتصدير إلى كل دول العالم من شركات وأفراد وللمغتربين اللبنانيين، بالتعاون مع المؤسّسات الرسمية ووزارات الإقتصاد والزراعة والخارجية".

وأعلنت شوفاني عن "سلسلة من الإجماعات في مقرّ الهيئات الإقتصادية لتبيان الحاجات والخصوصيات التي



فحسب، إنما مواكبة التطور والتحول الرقمي أيضاً. أشار مدير عام شركة بوب فينانس لتحويل الأموال مايكل عبد النور، وكيل "ويسترن يونيون" في لبنان إلى أن "الخدمات التي تقدمها "بوب فينانس" تتكامل مع خدمات بنك بيروت الإلكترونية للمؤسسات ومن خلال هذا التعاون سنؤمن للشركات اللبنانية أقصى قدر من الإفادة عبر خدمات تحويل الأموال بالعمليتين المحلية والأجنبية وإمكانية التسديد والتحصيل والسحب الفوري بالعملة التي تناسبهم". وكان المؤتمر مناسبة أيضاً للمؤسسات الحاضرة للتشارك بتجربتها الرقمية والمالية مع بنك بيروت و"بوب فينانس" والتداول بشأن أحدث التوجهات العالمية في مجال التحوّل الرقمي.

أعلنت شركة "بوب فينانس" وكيل "ويسترن يونيون" في لبنان، أنها "تقدّم خدمة تحويل الأموال مباشرة إلى حساب مصرفي في الخارج، وذلك لتسيير أمور المواطنين أينما كانوا". وأوضحت في بيان، أن "هذه الخدمة الآمنة والسريعة تتيح للمواطنين إرسال الأموال إلى حساب مصرفي في الخارج عبر أكثر من 700 مركز للشركة في لبنان من دون أي رسوم مصرفية على هذه التحويلات، على أن تكون كلفة التحويل 20 دولاراً أميركياً كرسوم ثابتة على التحويل كافة التي قد تبلغ قيمتها بحدّ أقصى 7500 دولار أميركي".

مصرف لبنان يرفع السرية المصرفية عن 36 حالة يشتبه في قيامها بعمليات تبييض أموال

أصدرت هيئة التحقيق الخاصة (Special Investigation Commission) لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب تقريرها السنوي لعام 2021 والذي يعرض بالتفاصيل نشاطاتها في تحديد الأموال غير المشروعة الناتجة عن الأنشطة غير القانونية. وقد أنشئت هيئة التحقيق الخاصة، وهي وحدة الأخبار المالي اللبنانية، كهيئة مستقلة ذات طابع قضائي لدى مصرف لبنان وأسندت إليها مهام متعدّدة، منها التحقيق في عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب المشتبه فيها والتأكد من إمتثال المصارف وغيرها لقواعد وإجراءات قانون مكافحة تبييض الأموال رقم 318 الذي أقرّه المجلس النيابي في نيسان 2001 والذي جرى تعديله ليصبح القانون الرقم

"عوده" اشترى أسهماً في شركة "هولسيم"

علم أن بنك "عوده" قد اشترى حصة بنسبة 9,6% في شركة "هولسيم"، وهي إحدى شركات الإسمنت الرائدة في لبنان، تمّ تنفيذها بواسطة صفقة تجارية أُجريت في بورصة بيروت. كما تمّت عملية الشراء بشفافية تامة من جهة السعر والحجم، وقد تمّ تسديد قيمة هذه الصفقة بالدولار المحلي.

تعديل تسمية FFA private bank

أعلن مصرف FFA private bank أنه تبعاً لموافقة المجلس المركزي لمصرف لبنان، تمّ تعديل تسمية المصرف بحيث أصبحت "بنك الإستثمار والتمويل ش.م.ل.". Investment SAL & Capital Bank (I&C). وأشار إلى أنّ هذا التعديل لا يمسّ الشكل القانوني للمصرف، إذ أنّ شركة "إف.إف.إي" ش.م.ل. (مصرف متخصص) و"بنك الإستثمار والتمويل" ش.م.ل. هما ذات الشخصية المعنوية المسجلة في السجل التجاري في بيروت تحت ذات الرقم 70256، كما وأنّه لا يمسّ الرخصة الممنوحة للمصرف وبالتالي طبيعة أنشطته.

تعاون بين بنك بيروت و"بوب فينانس": تحول رقمي وخدمات مالية إلكترونية للشركات

كان "التحول الرقمي والإبتكار في الخدمات المالية"، عنوان المؤتمر الذي عقده بنك بيروت بالتعاون مع شركة "بوب فينانس" لتحويل الأموال بحضور مجموعة كبيرة من الشركات والمؤسسات التجارية ومجموعات الأعمال. وركّز المؤتمر على التعاون المشترك بين المؤسستين الرائدتين في مجال الحلول المصرفية الإلكترونية للشركات من أجل تقديم خدمات مالية شاملة ومتكاملة تتيح للمؤسسات والتجار التحوّل رقمياً والإفادة من مجموعة الحلول التي تقدمها الشركتان متعاونتين. وشرح مدير دائرة الحلول المصرفية الإلكترونية المخصّصة للشركات في بنك بيروت فريد خوري الخدمة الرقمية التي يقدمها البنك من خلال التعاون مع "بوب فينانس"، مشيراً إلى أن "بنك بيروت هو المصرف الوحيد على الساحة المحلية الذي يقدم حلول تحصيل ودفع رقمية للشركات ومن بينها إدارة النقد وخدمات تحصيل ودفع المستحقات وإصدار الفواتير وغيرها وكلها إلكترونية، بما يسهّل على التجار والمؤسسات ليس تسيير أعمالها

بحالة واحدة. أما من حيث الجهات الخارجية، فقد أبلغت سلطات قضائية أجنبية عن 59 إسماءً مرتبطة بـ14 حالة، يليها مجلس الأمن الدولي بستة أسماء مرتبطة بأربع حالات. إضافةً إلى ذلك، تلقت الهيئة 193 إبلاغاً عن عمليات مشتبته فيها، و244 طلب مساعدة، وخمسة تصاريح نقل أموال عبر الحدود، وحالة أخرى لم يتم تصنيفها عام 2021. كما تلقى لبنان 136 طلباً للمساعدة من جهات أجنبية، منها 59,6% من أوروبا، و22% من الشرق الأوسط والخليج العربي، و8,8% من أفريقيا، و3,7% من آسيا، و2,9% من الأمم المتحدة، و1,5% لكل من أميركا الشمالية، وأميركا الجنوبية. توازياً، دققت وحدة الإمتثال التابعة لهيئة التحقيق الخاصة في عدد من المؤسسات من أجل التأكيد على إمتثال هذه الأخيرة بالإجراءات المطلوبة تحت القانون الرقم 44. وشمل التدقيق الميداني للثبوت من الإمتثال للإجراءات المطلوبة 26 مؤسسة صرافة، ما يعادل 9% من العدد الإجمالي لمؤسسات الصرافة، و24 مصرفاً (39% من العدد الإجمالي للمصارف في لبنان)، وخمس شركات تأمين (10% من العدد الإجمالي لشركات التأمين)، وأربع شركات لتحويل الأموال (31% من العدد الإجمالي لشركات تحويل الأموال)، وثلاث مؤسسات مالية (8% من العدد الإجمالي للمؤسسات المالية).

حلّ مجلس إدارة مصرفي "البركة" و"فدرال بنك" مصرف لبنان حلّ مجلس إدارة بنك البركة الإسلامي وتعيين المصرفي شربل عبد الله مبارك مديراً مؤقتاً له لتسيير أعماله، وكذلك حلّ مجلس إدارة فدرال بنك وتعيين المصرفي سعد العنداري مديراً مؤقتاً له. وهي المرة الأولى التي يقدم فيها مصرف لبنان على خطوة مماثلة منذ بدء الإنهيار الإقتصادي في البلاد عام 2019 وتراجع القطاع المصرفي الذي كان يعد قبل سنوات ركيزة أساسية لإقتصاد البلاد. من جهة أخرى، تمّ تعيين الرئيس السابق للجنة الرقابة على المصارف سمير حمود كمستشار لبنك الاعتماد الوطني BCN مهمة مؤقتة، لمساعدة المصرف على ترتيب أوضاعه.

مجموعة البركة" تُندد بقرار مصرف لبنان تعيين مدير مؤقت لبنك "البركة الإسلامي"

44 في تشرين الثاني 2015. وأشار التقرير الذي ورد في التقرير الإقتصادي الأسبوعي لمجموعة بنك بيبولوس **Lebanon This Week**، إلى أن الهيئة تلقت 404 إبلاغات عن عمليات مشتبته فيها عام 2021، مقارنةً بنسبة 463 إبلاغاً عام 2020. وتلقت 274 إبلاغاً، أو 67,8% من المجموع، من جهات محلية، و130 حالة، أو 32,2% من جهات خارجية عام 2021. وأحالت هيئة التحقيق الخاصة 244 حالة مشتبته فيها إلى السلطات القضائية، في حين أن 38 حالة لا تزال قيد التحقيق، وأن الحالات الـ122 المتبقية لم تتم إحالتها لعدم إدراجها في إطار القانون الرقم 44. وإلى ذلك، رفعت السلطات السرية المصرفية عن 36 حالة، منها ثماني حالات تم تلقيها من حكومات ومنظمات أجنبية، و28 حالة تم تلقيها من مصادر محلية. أما الحالات المتبقية البالغ عددها 208 حالات فتمّ فيها تزويد معلومات عام 2021. بالمقارنة، رفعت السلطات السرية المصرفية عن 29 حالة عام 2020، 55 حالة عام 2019، 48 حالة عام 2018، 48 حالة عام 2017 و42 حالة عام 2016. وبلغ عدد الحالات التي جرى التحقيق فيها 366 من أصل 404 حالات أو 90,6% من المجموع عام 2021، مقارنةً بنسبة 83% من الحالات المشتبته فيها عام 2020. وشكّلت عمليات التزوير نسبة 14,2% من مجموع الحالات التي تلقتها الهيئة عام 2021، تليها عمليات الإحتيال بنسبة 11,6%، والجرائم الإلكترونية بنسبة 11,1%، والتهرب الضريبي بنسبة 9,9%، والفساد بنسبة 8,8%، وعمليات الإرهاب أو تمويل الإرهاب بنسبة 7,4%، وتجارة المخدرات بنسبة 5,4%، وإختلاس أموال خاصة بنسبة 2,6%، وعمليات التهريب بنسبة 1,7%، واستغلال المعلومات المميّزة بنسبة 1,4%، والإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين بنسبة 0,9%، والإبتزاز بنسبة 0,6%، وتقليد السلع والإستغلال الجنسي والجرائم المنظمة بنسبة 0,3% لكل منهما، في حين أن الـ23,6% المتبقية من الحالات لم تندرج تحت فئة محدّدة.

وفي الحالات المتعلّقة بالإرهاب أو تمويل الإرهاب، تلقت الهيئة 23 إسماءً ترتبط بثماني حالات من جهات محلية و65 إسماءً ترتبط بـ18 حالة من جهات خارجية. ومن حيث الجهات المحلية، قدّمت شركات تحويل الأموال 12 إسماءً مرتبطة بسبع حالات، تليها الوزارات بـ11 إسماءً مرتبطة

طراً مؤخراً على أسعار المواد الغذائية التي تتأثر بها بشكل خاص الأسر الفقيرة والمحتاجة إذ تشكّل نسبة كبيرة من نفقاتها في ظلّ التآكل الشديد لقوتها الشرائية. ويرى التقرير أنه مع زيادة الخسائر المالية عن 72 مليار دولار أميركي، أي ما يعادل أكثر من ثلاثة أضعاف إجمالي الناتج المحلي في عام 2021، فإن تعويم القطاع المالي بات أمراً غير قابل للتطبيق نظراً لعدم توفر الأموال العامة الكافية لذلك؛ فأصول الدولة لا تساوي سوى جزء بسيط من الخسائر المالية المقدّرة، كما لا تزال الإيرادات المحتملة من النفط والغاز غير مؤكّدة ويحتاج تحقيقها سنوات. ويفتقر تعويم القطاع المالي إلى الإنصاف كذلك؛ فمن شأن مطالبة عامة المواطنين بتعويض المساهمين في البنوك والمودعين الأثرياء أن تؤدي إلى إعادة توزيع الثروة من الأسر الأفقر إلى الأسر الأغنى. على أية عملية إعادة هيكلة ذات مصداقية أن تعتمد مبادئ الإنصاف والعدالة لضمان حماية دافعي الضرائب وصغار المودعين الذين تحملوا حتى الآن وطأة هذه الأزمة. ويتمشى هذا مع أفضل الممارسات العالمية لإستراتيجيات إعادة هيكلة القطاع المصرفي التي تدعو إلى الاعتراف بالخسائر الكبيرة ومعالجتها بشكل مسبق، واحترام ترتيب المطالبات، وحماية صغار المودعين، والإمتناع عن اللجوء إلى الموارد العامة. ويُعد الحل المتمثل في خطة إعادة هيكلة القطاع المصرفي قائمة على ترتيب الدائنين، إلى جانب إجراء إصلاحات شاملة، هو الخيار الواقعي الوحيد أمام لبنان لطي صفحة نموذج الإهمائي غير المستدام. وتعليقاً على ذلك، قال جان-كريستوف كاريه المدير الإقليمي لدائرة المشرق في البنك الدولي: "إن عمق الأزمة واستمرارها يقوضان قدرة لبنان على النمو، إذ يجري إستنفاد رأس المال المادي والبشري والإجتماعي والمؤسسي والبيئي بسرعة وعلى نحو قد يتعذر إصلاحه. كما دعونا مراراً وتكراراً، على لبنان اعتماد حلّ منصف وشامل على وجه السرعة يعيد الإستقرار للقطاع المالي ويضع الإقتصاد على مسار التعافي." ويشتمل التقرير على قسمين خاصين. يقيم القسم الخاص الأول، وهو بعنوان "البلدان المقارنة على مستوى العالم: الأزمة أكبر من مجموع مكوناتها"، مدى حدة الأزمة في لبنان من خلال مقارنتها بمجموعة

نددت "مجموعة البركة" بقرار مصرف لبنان تعيين مدير مؤقت لبنك "البركة الإسلامي"، معتبراً أنّ هناك "قرارات مُجحفة لمعاينة البنوك".

وبنك "البركة" من المصارف الصغيرة في لبنان، ومملوك من "مجموعة البركة" التي تتخذ من البحرين مقراً لها. وقالت "مجموعة البركة" في بيان إنّ "مصرف لبنان أرجع قراره المتخذ ضد بنك (البركة لبنان) إلى إمتثال البنك بتعاميم محدّدة بما في ذلك غياب خطة إعادة هيكلة للبنك ودعوات لمساهميّه بضخ السيولة".

البنك الدولي ينشر مرصد الإقتصاد اللبناني

تناول عدد خريف عام 2022 من تقرير مرصد الإقتصاد اللبناني المعنون "حان الوقت لإعادة هيكلة القطاع المصرفي على نحو منصف"، التطوّرات الإقتصادية الأخيرة والآفاق والمخاطر الإقتصادية للبلاد في ظلّ حالة عدم اليقين المستمرة منذ فترة طويلة؛ وذلك كله مع التأكيد على ضرورة المضي قدماً في توزيع الخسائر المالية بصورة أكثر إنصافاً للمساعدة في وضع الإقتصاد اللبناني على مسار التعافي. وتشير التقديرات الواردة في التقرير إلى إنكماش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 5,4% في عام 2022، بإفتراض استمرار حالة الشلل السياسي وعدم تنفيذ إستراتيجية للتعافي. ونظراً لتوفّر بيانات أفضل مما كان متوقّعاً سابقاً، فإن التقرير يعدّل تقديراته لإنكماش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2021 إلى 7% (مقابل نسبة 10,4% المقدرة سابقاً). وقد قضى الإنكماش في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي شهده لبنان منذ عام 2018 والبالغ 37,3%، وهو يُعد من بين أسوأ معدلات الإنكماش التي شهدتها العالم، على ما تحقّق من نمو إقتصادي على مدار 15 عاماً، بل ويقوض قدرة الإقتصاد على التعافي. ورغم تدخلات مصرف لبنان لمحاولة تثبيت سعر الصرف في السوق الموازية على حساب الإحتياطي بالعملات الأجنبية الآخذ في التناقص، فإن الإنخفاض الحادّ في قيمة الليرة اللبنانية مستمرّ (145% خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2022) مما أدّى إلى دخول معدل التضخم في خانة المئات منذ تموز 2020 ويتوقّع أن يبلغ متوسطه 186% في عام 2022، وهو من بين أعلى المعدلات عالمياً. ويُعد لبنان من أكثر البلدان تضرراً من التضخم الذي

شهر آب 2022، وقد بلغ المبلغ الإجمالي المدفوع لهؤلاء العملاء ما يوازي /1,168,412,757/ دولار أميركي منها /584,379,021/ دولار أميركي دُفعت نقداً مناصفة بين مصرف لبنان والمصارف. من ناحية أخرى سُدّدت المصارف كامل الودائع لـ /74,362/ حساباً خاصاً متفرّعاً حتى نهاية شهر آب 2022، وما زال ما مجموعه /97,766/ عميلاً يستفيدون من مفاعيل هذا التعميم في شهر أيلول 2022. وقد توزّعت تلك الحسابات بنسبة 93,3% للمقيمين و6,7% لغير المقيمين كما توزّعت بنسبة 55,4% للذكور و44,6% للإناث“. كما أن هذا الرقم قد يتبدّل مستقبلاً في حال قرّر عملاء جدد الإستفادة من هذا التعميم.

مختارة من الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات ويخلص إلى أن أداء الإقتصاد الكلي في لبنان أسوأ من أداء هذه المجموعة المحددة من الدول (زيمبابوي واليمن وفنزويلا والصومال) أو يضاھيها في أحسن الأحوال. ويحلل القسم الخاص الثاني ”الدولة في لبنان“ ويخلص إلى أن الأزمة الحالية ستعزّز على الأرجح مستويات الدولة المرتفعة، حتى بعد تحقيق التعافي.

بيان لمصرف لبنان عن التعميم 158
أعلن مصرف لبنان أن عدد العملاء الذين إستفادوا من مفاعيل التعميم الأساسي رقم 158 تاريخ 8 حزيران 2021 بلغ ما مجموعه /172,128/ عميل حتى نهاية



تباطؤ النمو الإقتصادي العالمي يزداد وضوحاً

في بعض الإقتصادات الكبرى، فإن مؤشرات مديري المشتريات لشهر تشرين الأول تشير إلى ضعف في الربع الأخير من العام الجاري، ولا سيما في أوروبا. وفي الصين، يساهم كل من الإغلاقات العامة التي تطبق من وقت إلى آخر بسبب الجائحة والمصاعب التي يمر بها القطاع العقاري في تباطؤ النشاط الاقتصادي الذي لا تقتصر شواهد على بيانات مؤشر مديري المشتريات بل تمتد إلى الإستثمار والإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة. ولا محالة أن يؤدي هذا إلى تأثير ملموس على الاقتصادات الأخرى نظراً للدور الكبير الذي تلعبه الصين في التجارة العالمية. وعلى الرغم من تزايد الأدلة على التباطؤ الإقتصادي العالمي، يتعين على صنّاع السياسات الإستمرار في إعطاء الأولوية لإحتواء التضخم، الذي يساهم بأزمة على صعيد تكلفة المعيشة، ويُسبب الضرر بشكل أكبر للفئات المنخفضة الدخل والضعيفة. وكما يؤكد التقرير المقدم إلى مجموعة العشرين، فإن بيئة سياسات الإقتصاد الكلي هي محاطة بقدر كبير من عدم اليقين.

إنّ التحدّيات التي تواجه الاقتصاد العالمي هائلة، والمؤشّرات الإقتصادية المتراجعة تُشير إلى مزيد من التحدّيات في الفترة القادمة. غير أنّه بإمكان العالم، من خلال التحرك الحذر على صعيد السياسات والجهود المشتركة المتعدّدة الأطراف، أن يمضي قدماً نحو تحقيق نمو أقوى وأكثر شموليةً.

المصدر : مدونات صندوق النقد الدولي- تشرين الثاني
2022.

على الرغم من تعدّد الرياح المعاكسة التي تثقل كاهل النمو الإقتصادي، من المتوقّع أن يزداد التشدّد في السياسات بسبب الحاجة إلى خفض معدّلات التضخم المرتفعة. تواجه آفاق النمو الإقتصادي العالمي مزيجاً فريداً من التيارات المعاكسة، بما في ذلك تلك الناجمة عن الحرب في أوكرانيا، وزيادات معدّلات الفائدة لإحتواء التضخم، وآثار الجائحة المتبقية مثل الإغلاقات العامة في الصين والانقطاعات في سلاسل الإمداد. وفي هذا السياق، تضمّن الإصدار الأخير من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الولي تخفيضاً للتوقّعات السابقة بشأن النمو العالمي في العام المقبل إلى 2,7%، ومن المتوقّع أن تشهد البلدان التي تساهم بأكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي العالمي انكماشاً في جزء من العام الحالي أو القادم. وبالإضافة إلى ذلك، تؤكّد أحدث المؤشرات عالية التواتر أن الآفاق هي أكثر قتامة، كما وردت في أحدث تقرير يتعلّق بمجموعة العشرين. وثمة تدهور مطّرد خلال الأشهر الأخيرة في مؤشرات مديري المشتريات التي تتبّع مجموعة من اقتصادات مجموعة العشرين، التي تقيس زخم النشاط في قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات. تشير النتائج إلى أنّ نسبة متنامية من بلدان مجموعة العشرين تراجع عن النطاق التوسعي المُشاهد في مطلع العام الجاري إلى مستويات تُشير إلى الانكماش. وينطق هذا على كل من الاقتصادات المتقدّمة واقتصادات الأسواق الصاعدة، ما يؤكّد على الطابع العالمي للتباطؤ الاقتصادي. وبينما كانت بيانات إجمالي الناتج المحلي الصادرة عن الربع الثالث من العام مُفاجئة في تجاوزها للتوقّعات



العملات المشفرة المحافضة

وساطة الأسواق، فإنها قد تتطلب وسطاء مركزيين جدد، مثل مصدري العملات المستقرة (الذين يحتفظون ببيانات عن مستخدميهم)، ومديري الإحتياجات (عادةً المصارف التجارية)، ومسؤولي الشبكات (الذين يمكنهم تغيير قواعد الشبكة)، والتبادلات والمحافظ (يمكن أن يحظر المعاملات). في الواقع، نظراً لشفافية تقنية الـ blockchain والحاجة إلى الإمتثال لقواعد مكافحة غسل الأموال، قد توفر العملات المستقرة خصوصية أقل من طرق الدفع الحالية.

إذا كانت العملات المستقرة تعارض عناصر الرؤية الأولية للبيتكوين، فلماذا توجد وما الغرض الذي تخدمه؟ تُستخدم العملات المستقرة في المقام الأول للسماح للمستخدمين بالبقاء في عالم التشفير دون الحاجة إلى سحب النقود بالعملات الورقية. ويتم استخدامها لشراء الأصول المشفرة غير المدعومة بالإضافة إلى الوصول والعمل في التمويل اللامركزي (DeFi). لقد كانت عنصراً أساسياً في نمو الأصول المشفرة وأسواق التمويل اللامركزي.

في بعض الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، يمكن أن تصبح العملات المستقرة المقومة بالدولار شائعة كمخزن للقيمة (store of value) والتحوط ضد التضخم وانخفاض قيمة العملة. من وجهة نظر المستخدمين، يوفر ما يسمى بالتشفير وسيلة لحماية المصالح المالية في مواجهة ضغوط الإقتصاد الكلي والمؤسسات المالية الضعيفة. في حالة عدم تنظيمها، يمكن للعملات المستقرة التحايل على الضوابط المفروضة على حركة رأس المال الحرة مع تعقيد إدارة الإقتصاد الكلي من قبل المصرف المركزي. بالنسبة للبعض، تمثل العملات المستقرة مستقبل المدفوعات. كما أن تقنية الـ blockchain لديها القدرة على زيادة السرعة وخفض تكاليف الخدمات التقليدية التي تقدمها المصارف، ولا سيما التحويلات عبر الحدود.

تترافق هذه الرؤية مع بعض التحديات. أولاً، العملات المستقرة ليست كلها مستقرة. في الواقع، تتقلب معظم العملات المستقرة حول قيمتها المرغوبة بدلاً من التمسك بها بشكل صارم. ويمكن أن تنحرف بعض العملات المستقرة بشكل كبير عن قيمتها المرغوبة. هذا ينطبق بشكل خاص على العملات المستقرة الخوارزمية. تهدف هذه العملات إلى

لا تخلو العملات المستقرة من المخاطر. عند إطلاقها في العام ٢٠٠٩، كانت ثورة التشفير تدور حول أكثر من مجرد التمويل. فالأزمة المالية زعزت ثقة الأفراد في المصارف والحكومات. وبالنسبة لأولئك الذين أرادوا تجنب المؤسسات التقليدية وإيجاد وسائل بديلة لتسديد المدفوعات، وجدوا الحل من خلال البيتكوين Bitcoin وتقنية الـ blockchain المبتكرة التي وعدت بإضفاء اللامركزية وإضفاء الطابع الديمقراطي على الخدمات المالية. كما أن السلطة باتت في أيدي الأفراد، ما جعل الرؤية مقنعة.

لكن المشكلة كانت تكمن في تكسُّ المضاربين في السوق. وبدلاً من إنفاق عملات البيتكوين وغيرها من الأصول المشفرة، قاموا ببساطة بتخزينها على أمل أن ترتفع الأسعار أكثر من أي وقت مضى. كافحت الأصول المشفرة لإثبات إمكاناتها كأداة دفع ولكنها عوضاً عن ذلك، أصبحت مقامرة مضاربة. أدى إنشاء الآلاف من «العملات الرقمية البديلة» المتقلبة الأخرى - والتي لا تمثل غالبيتها أكثر من مجرد مخططات لتحقيق الثراء السريع - إلى جعل استخدام الأصول المشفرة في المعاملات أكثر صعوبة. في الواقع، كيف تدفع مقابل شيء ما بأصل ليس مخزناً ثابتاً للقيمة أو وحدة حساب موثوقة؟

العملة المستقرة هي من الأصول المشفرة الهادفة إلى الحفاظ على قيمة ثابتة بالنسبة إلى أصل محدد، أو مجموعة من الأصول. يمكن أن تكون هذه الأصول وحدة حساب نقدية مثل الدولار أو اليورو، أو سلّة عملات، أو سلعة مثل الذهب، أو أصول تشفير غير مدعومة. لا يمكن تحقيق هذا الاستقرار إلا إذا وجدت مؤسسة مركزية مسؤولة عن إصدار واسترداد أصول التشفير هذه. يجب أن تحتفظ مؤسسة مركزية أخرى (custodian) باحتياجات مقابلة (عادةً ما تصدرها الحكومات بالعملة الورقية Fiat currency) تدعم كل وحدة من العملات المستقرة التي يتم إصدارها. يتعارض هذا التطور مع الرؤية الأصلية. وبدلاً من اللامركزية المالية، يتمتع العديد من العملات المستقرة بسمات مركزية. بدلاً من الابتعاد عن العملات الورقية، تعتمد معظم أنواع العملات المستقرة بشكل أساسي على تلك العملات لتثبيت قيمتها. بدلاً من إلغاء



الأموال، لا يتمتع المستخدمون بالحماية إذا حدث خطأ ما. يمكن أن يواجه هؤلاء خسائر كبيرة دون الحصول على التعويض، إذا، على سبيل المثال، تم إصدار عملات مستقرة احتيالية، وادّعى المصدرون أن عملاتهم المستقرة مدعومة ولكن عكس ذلك، أو تمت سرقة العملات الثابتة، أو لم يتمكن المستخدمون من الوصول إلى عملاتهم المستقرة أو استردادها. نظراً للمخاطر التي تشكّلها، فقد نظرت بعض السلطات في تنظيم العملات المستقرة بطريقة مشابهة للمؤسسات المالية التقليدية، بقواعد مختلفة وفقاً لنماذج أعمالها، وكل من المخاطر والوظائف الاقتصادية.

أحد المقترحات التي طرحها العديد من السلطات هو تطبيق أنظمة على العملات المستقرة شبيهة بتلك المطبّقة في المصارف، خاصة إذا أصبحت مستخدمة على نطاق أوسع للمدفوعات. في حال حدوث ذلك، ستصبح العملات المستقرة هي نفسها المصارف التي من المفترض أن تحل محلّها. يجب استكشاف أي ابتكار يوفّر للأفراد المزيد من الخيارات، ويقلّل من سلطة المؤسسات التي تُعدّ أكبر من أن تفشل، ويزيد فرص الوصول إلى الخدمات المالية. ومع وجود الأنظمة الصحيحة المعمول بها، يمكن أن تنمو العملات المستقرة لتلعب دوراً قيماً في تقديم هذه الفوائد، لكنها لن تكون قادرة على القيام بذلك بمفردها.

المصدر : Finance & Development, September 2022, "Crypto's Conservative Coins".

تثبيت قيمتها من خلال خوارزمية تعدّل الإصدار استجابةً للطلب والعرض، جنباً إلى جنب أحياناً مع الدعم من خلال أصول التشفير غير المدعومة. ومع ذلك، فإن هذه العملات المميزة محفوفة بمخاطر عالية. كما يمكن لهذه التقنيات أن تجعل التحويلات عبر الحدود ومدفوعات الجملة أكثر كفاءة إلى حد ما، لكنها قد لا تقدم مزايا كبيرة إلى أنظمة الدفع المحلية، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة.

في حين يتم الترويج للشمول المالي غالباً على أنه أحد فوائد العملات المستقرة، فإن معظم المستخدمين متعلمون وصغار السن نسبياً ولديهم بالفعل حسابات مصرفية. وفي حال تم إجراء المعاملات خارج تقنية blockchain - ما يجعل العملات المستقرة بعيدة عن المثل العليا التقليدية للعملات المشفرة من شفافية ولا مركزية - فقد تكون في بعض الأحيان ذات كلفة أكبر من البدائل مثل النقود الإلكترونية. وعلى سبيل الذكر، رفعت هذه البدائل غير المشفرة الشمول المالي في كينيا من ١٤٪ إلى ٨٣٪ بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٩.

أخيراً، قد تنشأ حواجز تنظيمية. إذ لا يجوز لمنظمي أنظمة الدفع المحلية السماح للعملات المستقرة بالعمل كأداة دفع لشراء السلع والخدمات والاندماج مع أنظمة الدفع المحلية. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم تنظيم العملات المستقرة (وعالم التشفير على نطاق أوسع) للأغراض السلوكية والإحترازية لدى العديد من السلطات القضائية. على الرغم من إمكانية تطبيق بعض قواعد مكافحة غسل



نشطات مديرية تطوير الموارد البشرية تشرين الأول - تشرين الثاني ٢٠٢٢

المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودور البنوك المركزية في تعزيز تمويل الاستثمار والمشاريع الريادية. كما كانت له مداخلة في اليوم الثاني حول عمل البورصات ودخول الاستثمارات في المجال الرقمي نظراً لما يتمتع به من خبرة واسعة في مجال البورصات إقليمياً ودولياً، كونه شغل منصب أمين عام اتحاد البورصات العربية سابقاً ومنصب رئيس بورصة بيروت. وفي الحفل الختامي، قام المنظمون بتقديم درع المؤتمر للدكتور خلف تقديراً لجهوده وخبرته الواسعة في مجالي المصارف والأسواق المالية على حد سواء.

مشاركة أمين عام جمعية المصارف الدكتور فادي خلف في مؤتمر الأردن الاقتصادي الواحد والعشرون
شارك أمين عام جمعية مصارف لبنان الدكتور فادي خلف في مؤتمر الأردن الاقتصادي الواحد والعشرون الذي تم تنظيمه تحت عنوان «المؤتمر الدولي لتمويل الاستثمار والتكنولوجيا المالية» في الأول والثاني من تشرين الثاني ٢٠٢٢ في عمان. وقام الدكتور خلف بإدارة الجلسة الأولى حول «التمويل في ظلّ تحديات رفع أسعار الفوائد ورفع أسعار الخدمات المصرفية» حيث تطرق إلى الوضع الحالي للتمويل والاستثمار، بالإضافة إلى تأثير التحول الرقمي على



جورج حاج، وذلك يوم الخميس ١٠ تشرين الثاني ٢٠٢٢. عرض الإتحاد مطالبه الأربعة الأساسية وقدم السيد حاج نسختين لمقترح عقد جديد للسادة الدكتور الصباح والدكتور خلف ليصار إلى بحثها ضمن مجلس إدارة الجمعية ليبني على الشئ مقتضاه.

مفاوضات تجديد عقد العمل الجماعي
عقد الإجتماع الثالث لإستكمال مفاوضات تجديد عقد العمل الجماعي لعامي ٢٠٢٣-٢٠٢٤ بين لجنة الموارد البشرية والشؤون الإجتماعية، برئاسة الدكتور تنال الصباح وحضور أمين عام جمعية مصارف لبنان الدكتور فادي خلف، واتحاد نقابات موظفي المصارف برئاسة السيد





جمعية مصارف لبنان
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان
ص.ب. رقم: ٩٧٦ بيروت - لبنان
هاتف / فاكس : 961 1 970500/ 1
الموقع الإلكتروني : WWW.abl.org.lb



Association of Banks in Lebanon



@ABLLebanon



Association of Banks-Lebanon



abl.org.lb

